

The Effectiveness of Creditworthiness Indicators According to The PRISM Model in Granting Credit Decisions: The Modifying Role of the Quality of Accounting Information (Field Study: Jordanian Commercial Banks)

Laith Akram Al-Qudah¹, Yusuf Ali Al-Hroot² and Ahmed Othman Abdel Salam³

ABSTRACT

The current study aimed at identifying the effectiveness of creditworthiness indicators according to the (PRISM) model with its dimensions (future outlook, ability to pay, the purpose of credit, guarantees and management) in granting credit decisions in Jordanian commercial banks. The study also aimed to demonstrate the role of the quality of accounting information as a modifying variable in enhancing the effectiveness of creditworthiness indicators according to the (PRISM) model in credit granting decisions in Jordanian commercial banks. In order to achieve the objectives of the current study, the researchers have applied the descriptive analytical approach. The study population consisted of all managers, heads of departments and decision-makers in the credit departments of the General Administration of Jordanian Commercial Banks, amounting to (13) commercial banks, where (69.2%) of the study population (9 banks), where 191 employees work, were covered. The study sample consisted of a stratified random sample. (128) questionnaires were distributed to the study sample individuals, 126 of which were retrieved and found to be valid for analysis. Having examined the hypotheses of the current study, the results showed that there was a statistically significant effect for creditworthiness indicators according to the (PRISM) model with its dimensions (future outlook, ability to pay, the purpose of credit and management) in granting credit decisions in Jordanian commercial banks. The results have also revealed that accounting information has modified the effectiveness of creditworthiness indicators according to the (PRISM) model in credit granting decisions in Jordanian commercial banks. The researchers have recommended the departments in the Jordanian commercial banks to study the operating and financing strategies of the customer before granting credit.

Keywords: (PRISM) model, Decisions to grant credit, Quality of accounting information, Jordanian commercial banks.

1 Researcher, Department of Accounting, Amman University College for Financial & Administrative Sciences, Al-Balqa Applied University, Jordan. dr-laith@bau.edu.jo

2 Researcher, Department of Accounting, Faculty of Business, University of Philadelphia, Jordan. yhroot@philadelphia.edu.jo

3 Researcher and Statistical Analyst. ahmad_dartasneem@yahoo.com

Received on 28/6/2020 and Accepted for Publication on 19/10/2020.

أثر استخدام مؤشرات الجدارة الائتمانية وفق نموذج (PRISM) في قرارات منح الائتمان: الدور المعدل لجودة المعلومات المحاسبية (دراسة ميدانية: البنوك التجارية الأردنية)

ليث أكرم القضاة¹، ويوسف علي الهروط²، وأحمد عثمان عبد السلام³

ملخص

هدفت هذه الدراسة بصفة أساسية للتعرف إلى أثر مؤشرات الجدارة الائتمانية وفق نموذج (PRISM) بأبعادها (النظرة المستقبلية، والقدرة على السداد، والغاية من الائتمان، والضمانات، والإدارة) في قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الأردنية. كما هدفت الدراسة إلى بيان دور جودة المعلومات المحاسبية كمتغير معدل في تعزيز أثر مؤشرات الجدارة الائتمانية وفق نموذج (PRISM) في قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الأردنية. ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي. تألف مجتمع الدراسة من جميع المديرين ورؤساء الأقسام ومتخذي القرارات في الدوائر الائتمانية في الإدارة العامة للبنوك التجارية الأردنية البالغ عددها (13) بنكاً تجارياً، حيث تمت تغطية (69.2%) من مجتمع الدراسة بواقع (9) بنوك يعمل فيها ما يقارب (191) موظفاً وموظفة. أما عينة الدراسة فقد تمثلت في عينة عشوائية طبقية من موظفي الدائرة الائتمانية وزعت على أفرادها (128) استبانة، وكان المسترد منها (126) استبانة جميعها صالحة للتحليل. بعد اختبار فرضيات الدراسة إحصائياً، توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمؤشرات الجدارة الائتمانية المتمثلة في (النظرة المستقبلية، والقدرة على السداد، والغاية من الائتمان، والإدارة) في قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الأردنية. وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن جودة المعلومات المحاسبية قد عدلت من أثر مؤشرات الجدارة الائتمانية وفق نموذج (PRISM) في قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الأردنية. ومن أهم توصيات الدراسة ضرورة الاهتمام من قبل الإدارات في البنوك التجارية الأردنية بدراسة استراتيجيات التشغيل والتمويل عند العمل قبل منحه الائتمان.

الكلمات الدالة: نموذج (PRISM)، قرارات منح الائتمان، جودة المعلومات المحاسبية، البنوك التجارية الأردنية.

مقدمة الدراسة

في نهايات القرن الماضي، شهد العالم تغيرات اقتصادية واجتماعية وتكنولوجية متعددة، وفي بداية القرن الحالي انعكست هذه التغيرات على أطراف مختلفة في بيئة الأعمال من المنظمات

والوسطاء والمنتجين والمستهلكين وبأشكال وأبعاد مختلفة. كذلك تعلقت هذه التغيرات بجميع الجوانب الإدارية والمحاسبية وجميع نواحي البنية الأساسية للمنظمات، وكان ذلك نتاج العولمة وظهور الثورات التكنولوجية والثورات المعرفية التي أسهمت في توجيه جميع المنظمات نحو مجالات التغيير والتسابق نحو الوصول إلى أعلى المراكز التنافسية من خلال استثمار هذه التطورات في عالم الأعمال لضمان البقاء والاستمرارية.

ويعد الجهاز المصرفي من المنظمات التي تلعب دوراً هاماً وحيوياً في العجلة الاقتصادية؛ لارتباطه الوثيق بجميع فروع الأنشطة الاقتصادية. وتتمثل طبيعة النشاط المصرفي في عملية استغلال الموارد المتاحة في مجالات متنوعة، حيث يقوم

- 1 باحث، قسم المحاسبة، كلية عمان الجامعية للعلوم المالية والإدارية، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن. dr-laith@bau.edu.jo
 - 2 باحث، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة فيلادلفيا، الأردن. yhroot@philadelphia.edu.jo
 - 3 باحث ومحلل إحصائي. ahmad_dartasneem@yahoo.com
- تاريخ استلام البحث 2020/6/28 وتاريخ قبوله 2019/10/19.

والدائنين) أم جهات داخلية (كالإدارة والموظفين). ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو هذه المعلومات من التحريف والتضليل، وأن تعد وفقاً للمعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية بما يحقق الهدف الأساسي من استخدامها (اللايد وآخرون، 2013). وتأتي هذه الدراسة لتحديد أثر مؤشرات الجدارة الائتمانية حسب نموذج (PRISM) على قرارات منح الائتمان: الدور المعدل لجودة المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تمثل العمليات الائتمانية في البنوك التجارية الركيزة الأساسية والحيوية للعمليات المصرفية. ولقد دعت الضرورة - في الآونة الأخيرة - إلى اتخاذ مجموعة من السياسات والإجراءات التي تحد من تأثير الأزمات المالية على القطاع المصرفي، وتعمل على تقليل مخاطر استخدامات الأموال في البنوك التجارية. ومن المعلوم أن البنوك التجارية تتعرض للعديد من مخاطر منح الائتمان، منها التعثر المستقبلي في سداد الائتمان من قبل طالب الائتمان، وهو ما يتطلب الإلمام بعوامل الجدارة الائتمانية كافة للعمل للحد من المخاطر الناجمة عند منح الائتمان سواء أكانت المخاطر تتعلق بالمصرف أو العميل أو المتغيرات الأخرى الخارجة عن سيطرة الطرفين، من أجل وصول إدارات البنوك إلى اتخاذ قرار ائتماني صائب، ومن أجل تحديد مقدار المخاطر الائتمانية ونوعها والتي يمكن أن يتعرض لها البنك عند منح الائتمان. وهناك مجموعة من المعايير الائتمانية التي تستخدم في التحليل الائتماني، منها نموذج PRISM، حيث يستخدم هذا النموذج لتحديد نقاط القوة والضعف لدى العميل، ويستخدم للموازنة بين المخاطر الائتمانية والقدرة على السداد. وتجدر الإشارة إلى أن مانحي الائتمان يعتمدون بشكل أساسي على الضمانات المقدمة من العميل والتي يجب أن تتناسب مع الغاية المطلوبة. وللوصول إلى قرار ائتماني سليم، يتم اللجوء إلى جمع المعلومات التي يصدرها النظام المحاسبي في المصرف لضمان مؤشرات الجدارة الائتمانية بحيث تتصف هذه المعلومات بخصائص نوعية تنعكس في جودتها على اتخاذ القرارات الصحيحة وتساعد مانحي الائتمان في أداء واجباتهم ومسؤولياتهم بشكل دقيق. ومن هنا سعت هذه الدراسة إلى قياس مؤشرات الجدارة الائتمانية وفق نموذج (PRISM) وفعاليتها بالنسبة إلى

بالاستثمارات المختلفة في الأصول المالية التي من شأنها التأثير إيجاباً على الأسواق المالية بأنواعها، إضافة إلى عملية الإقراض واستيفاء العمولات والفوائد جراء قيام المصارف بالخدمات ومنح التسهيلات المصرفية المختلفة. كما تؤدي البنوك العديد من الأنشطة والوظائف من أهمها الائتمان الممنوح إلى العملاء الحاليين أو المتوقعين سواء كانوا أفراداً أو شركات، وهذه الوظيفة تحقق من خلالها البنوك ربحية عالية إذا تمت إدارتها من قبل دوائر الائتمان بالشكل الصحيح المستند إلى الممارسات والأسس السليمة في منح الائتمان.

وتعتبر عملية إدارة الائتمان من العمليات الأساسية التي يعتمد عليها البنك في نشاطه التجاري، حيث يقوم البنك بتقديم التسهيلات البنكية التي من أهمها القروض بأنواعها للمستثمرين، وهي تشكل أحد أكثر الأصول عائداً وربحاً للبنك (الببائي وسمارة، 2013). ومن هنا يعتبر الائتمان حجر الزاوية لكل من البنوك والمنشآت المالية، ويعتبر المصدر الرئيسي لإيراداتها ومن أكثر الأنشطة ربحية من جهة، وأكثرها مخاطرة من جهة أخرى في حالة عدم مقدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم، لأن التسهيلات الائتمانية ليست ملكاً للبنوك، بل هي أموال لمودعين، لذلك لجأت البنوك إلى تحديد قائمة من المبادئ أو الأسس والمعايير في تلخيص وتقييم أسلوب البنك في عملية اتخاذ قرارات منح الائتمان، والغاية منها الوصول إلى القرار الائتماني المناسب (عبد الله، 2016). بالتالي ظهرت العديد من نماذج التحليل الائتماني كنموذج PRISM المستخدم في هذه الدراسة، ونموذج 5 P's، ونموذج 18 C's، ونموذج 6C's، ونموذج 5C's، حيث يعتمد عليها محللو ومانحو الائتمان على مستوى الدول عند منح القروض؛ إذ يقوم البنك كمانح للائتمان بدراسة الجوانب المتعلقة بهذه العملية كمقرض أو كعميل ائتمان بهدف اتخاذ القرار الائتماني الرشيد قبل منحه الائتمان.

وتعتبر جودة المعلومات المحاسبية أمراً بالغ الأهمية بالنسبة للمستثمرين والأطراف ذات المصلحة كافة، لاعتمادهم عليها في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية، كقرارات الاستثمار وقرارات الإقراض والاقتراض. وهنا لا بد من أن تتصف المعلومات المحاسبية بالجودة، التي تعني مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية، وما تحققه من منفعة للجهات المستفيدة، سواء أكانت هذه الجهات خارجية (كالمستثمرين

الاقتصادي الحديث، ولها دور رئيسي في تحقيق أهداف ومكونات السياسة المالية للدولة بعناصرها الائتمانية والنقدية، حيث تتمثل وظيفتها الرئيسية في قبول الودائع الجارية والأجلة وودائع التوفير للأفراد ومنشآت الأعمال والحكومة ثم إعادة استخدامها لحسابها الخاص في منح الائتمان والعمليات المالية الأخرى. وقد نما إجمالي التسهيلات الائتمانية بنسبة (3.5%) خلال شهر آب من عام (2019) ليصل إلى (27.03) مليار دينار، مقارنة مع (26.11) مليار دينار بنهاية عام (2018). وشكلت القروض والسلف حوالي (64.8%) من إجمالي التسهيلات الائتمانية (جمعية البنوك، 2019).

أهداف الدراسة

تتمثل أهداف هذه الدراسة بالآتي:

1. التعرف على أثر مؤشرات الجدارة الائتمانية وفق نموذج (PRISM) بأبعادها (النظرة المستقبلية، والقدرة على السداد، والغاية من الائتمان، والضمانات، والإدارة) في قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الأردنية.
- أ) التعرف على مدى اتباع إدارة البنوك التجارية الأردنية لمؤشرات نموذج (PRISM).
- ب) التعرف على مدى إمكانية تطبيق قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الأردنية.
- ج) بناء أنموذج يمثل العلاقة بين المتغيرات وعرض تلك العلاقات والأثر وصولاً إلى النتائج من خلال إثبات أو نفي فرضيات الدراسة.
- د) تحديد مدى إسهام كل مؤشر من مؤشرات الجدارة الائتمانية وفق نموذج (PRISM) وقدرته في التأثير على قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الأردنية.
2. بيان دور جودة المعلومات المحاسبية كمتغير معدل في تعزيز أثر مؤشرات الجدارة الائتمانية وفق نموذج (PRISM) في قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الأردنية.
3. تبني بعض التوصيات المهمة في ضوء نتائج الدراسة لدعم متخذي القرارات في البنوك التجارية الأردنية.

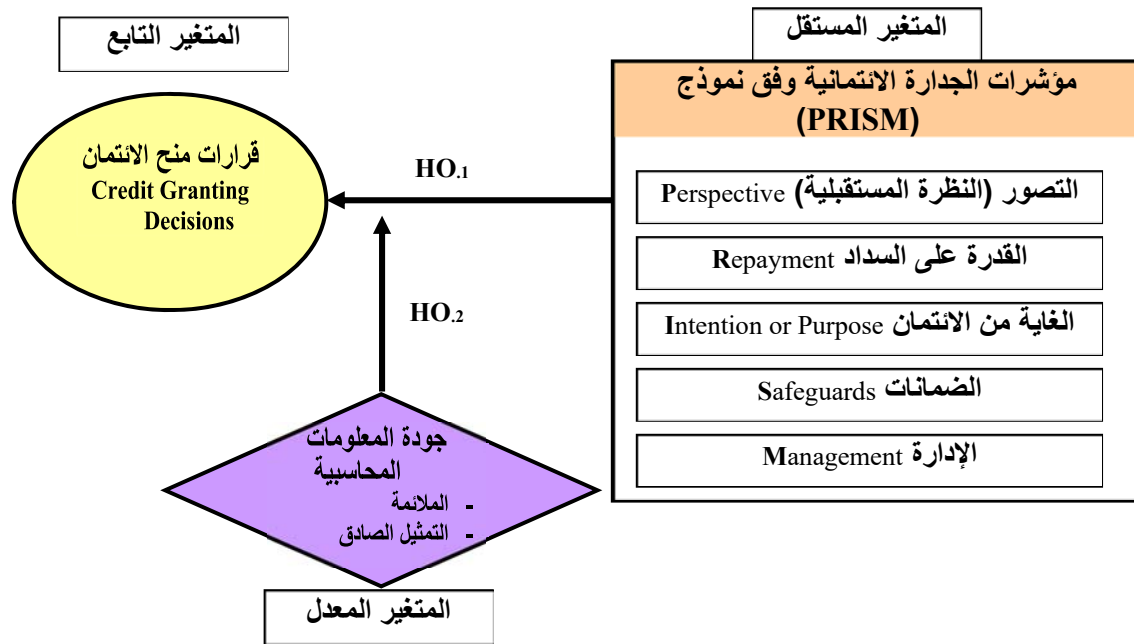
قرارات منح الائتمان، مع البحث الدور المعدل لجودة المعلومات المحاسبية. وفي إطار ما سبق، يمكن صياغة مشكلة الدراسة بالتساؤلات التالية:

- ما مدى إتباع البنوك التجارية الأردنية في تحليلها الائتماني مؤشرات نموذج (PRISM)؟
- ما مدى أثر مؤشرات الجدارة الائتمانية وفق نموذج (PRISM) المتمثلة في (النظرة المستقبلية، والقدرة على السداد، والغاية من الائتمان، والضمانات، والإدارة) في قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الأردنية؟
- هل تعدل جودة المعلومات المحاسبية العلاقة بين أثر مؤشرات الجدارة الائتمانية وفق نموذج (PRISM) وقرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الأردنية؟

أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من خلال ما يلي:

- تتبع أهمية الدراسة في إطار ميدان البحوث من أهمية أثر مؤشرات الجدارة الائتمانية وفق نموذج (PRISM) في قرارات منح الائتمان والدور المعدل لجودة المعلومات المحاسبية. ويمكن إجمال أهمية الدراسة بما يلي:
- 1. **الأهمية النظرية:** تكتسب الدراسة أهميتها النظرية من خلال المفاهيم التي تناقشها، ابتداءً من مفهوم مؤشرات الجدارة الائتمانية وفق نموذج (PRISM) وقرارات منح الائتمان وجودة المعلومات المحاسبية؛ إذ تتال هذه الموضوعات أهمية كبيرة من قبل الأكاديميين والمهنيين على حدٍ سواء. ويأمل الباحثون أن تقدم هذه الدراسة إثراء للمكتبة الأكاديمية، وأن تكون دعامة أساسية ومساهمة فاعلة وعلمية للاستفادة منها.
- 2. **الأهمية العلمية:** ستقدم الدراسة نتائج وتوصيات قد تخدم الدوائر الائتمانية ومتخذي القرارات في البنوك التجارية الأردنية، كما تمثل الدراسة الحالية تلبية لمقترحات الدراسات السابقة التي أشارت إلى عدم وجود دراسات تربط بين متغيرات الدراسة الحالية.
- 3. **أهمية القطاع المبحوث:** تعد البنوك التجارية من أهم وأقدم المؤسسات المالية، ولها درجة عالية من الأهمية لما تقدمه من خدمات وأعمال مصرفية متنوعة؛ فهي أساس النظام



الشكل (1)
أنموذج الدراسة

المصدر: تم إعداد أنموذج الدراسة من خلال الاعتماد على المسح الذي قام به الباحثون للعديد من الدراسات والأدبيات السابقة، وكان من أبرزها دراسة (البواعنة، 2018)، ودراسة (قندلفت، 2017)، ودراسة (التميمي وزيني، 2020)، ودراسة ("محمد أحمد"، 2017)، ودراسة (بو شمال، 2017)، ودراسة (Al-Dmour et al., 2017).

فرضيات الدراسة

انسجاماً مع أهداف الدراسة واختبار أنموذج الدراسة، تمت صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية الأولى:

$H_{0.1}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشرات الجدارة الائتمانية وفق نموذج (PRISM) في قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الأردنية.

الفرضية الرئيسية الثانية:

$H_{0.2}$: لا يوجد اختلاف لأثر مؤشرات الجدارة الائتمانية وفق نموذج (PRISM) في قرارات منح الائتمان باختلاف جودة

المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية.

وتنبثق عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

$H_{0.2.1}$: لا يوجد اختلاف لأثر مؤشرات الجدارة الائتمانية وفق نموذج (PRISM) في قرارات منح الائتمان باختلاف ملائمة المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية.

$H_{0.2.2}$: لا يوجد اختلاف لأثر مؤشرات الجدارة الائتمانية وفق نموذج (PRISM) في قرارات منح الائتمان باختلاف التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية.

الإطار النظري للدراسة

مفهوم قرار منح الائتمان: في الواقع، هناك اتفاق بين الدراسات السابقة لمفهوم قرار منح الائتمان، حيث عرف (أبو كمال، 2007) قرار منح الائتمان بأنه الثقة التي يوليها البنك للعميل (فرداً أو شركة) ويضع تحت تصرفه مبلغاً من النقود، أو يكفله فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته. أما (الشواربي، 2002)، فقد عرف القرار الائتماني بأنه عملية تقييم الباحث الائتماني للعميل عند تقدمه بطلب تسهيلات ائتمانية تقييماً مبدئياً، والوقوف على مدى مطابقة الحالة الائتمانية للسياسة الائتمانية للمصرف من عدمها، وذلك بعد حصوله على المعلومات المبدئية من العميل في أثناء المقابلة الشخصية، التي تتناول قيمة التسهيلات المطلوبة، والغرض منها، وفترة السداد، والضمانات التي يمكن تقديمها. وقد عرف (أبو شيخة، 2016) قرار منح الائتمان بأنه النتيجة التي يتوصل إليها متخذو القرار الائتماني وصناعه فيما يتعلق بالموافقة على منح الائتمان أو الاعتذار عن عدم منحه.

أما العلمي (2013)، فقد عرف قرار منح الائتمان بأنه السياسة التي ترسمها الإدارة العليا في البنك، وتحديد أهم قواعد منح الائتمان بغرض التأكد من سلامة القروض التي يمنحها البنك، مع توفير الرقابة المستمرة على عملية الإقراض في جميع مراحلها. كما عرف (Dong et al., 2019) قرار منح الائتمان على أنه عبارة عن مجموعة من المبادئ والأسس التي تنظم أسلوب دراسة وكيفية منح التسهيلات الائتمانية المطلوب منحها، التي يمكن تمويلها للعملاء، وتحديد الغرض منها، وفترة السداد، والضمانات التي يمكن تقديمها.

وبناءً عليه، يمكن تعريف قرار منح الائتمان بأنه "سياسة محددة من قبل البنك، قبل منح التسهيلات للعميل، لضمان مدى قدرة العميل على الوفاء بالالتزام، من خلال الاطلاع على الضمانات المقدمة من العميل، وتحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بالعملاء".

معايير منح الائتمان: هناك عدة نماذج لمعايير منح الائتمان، مثل نموذج التحليل الائتماني PRISM المستخدم في هذه الدراسة، حيث يعتبر هذا النموذج أحدث ما توصلت إليه الصناعة المصرفية لعمليات التحليل الائتماني. ويركز نموذج PRISM على تحديد جوانب القوة والضعف لدى العملاء، كما

يركز هذا النموذج على الموازنة بين المخاطر الائتمانية والقدرة على السداد. وهناك نماذج أخرى تتشابه مع نموذج PRISM يعتمد عليها مانحو الائتمان على مستوى الدول عند منح القروض، حيث يقوم المصرف كمانح للائتمان بدراسة الجوانب المتعلقة بهذه العملية كمقترض أو كعميل ائتمان (Schotten & Morais, 2019)، كنموذج 5P's، ونموذج 5C's، التي يعتمد عليها محللو ومانحو الائتمان على مستوى الدول عند منح القروض، حيث يقوم البنك كمانح للائتمان بدراسة الجوانب المتعلقة بهذه العملية كمقترض أو كعميل ائتمان بهدف اتخاذ القرار الائتماني الرشيد.

وفيما يلي شرح لنموذج التحليل الائتماني PRISM المتضمن خمسة عناصر رئيسية هي:

يهدف هذا النموذج على تقييم المخاطر الائتمانية، والتنبؤ بوضع العميل المالي وافتراضات النشاط المستقبلي الذي يزاوله، وتحديات الإدارة في محاولة لتحديد الفرص والتحديات التي تواجه طالب الائتمان مع تشخيص مواطن القوة والضعف للعناصر المكونة لهذا النموذج المتمثلة بالحروف الأولى لتلك العناصر (P.R.I.S.M.)، وكالاتي (الزبيدي، 2002)، (El Rayes & Er, 2008):

1. **النظرة أو (النظرة المستقبلية) Perspective:** يتمثل ذلك بقيام البنك بتقدير درجة المخاطر التي يمكن أن تواجه الائتمان في حالة موافقة إدارة البنك على منح الائتمان للعميل، ودراسة مدى تناسب العائد المنتظر تحقيقه من الائتمان الممنوح بالمقارنة مع درجة المخاطر الائتمانية، المتمثلة بالمخاطر التشغيلية، ومخاطر السيولة، ومخاطر التأمين، ودراسة مدى توازن العائد الذي يحققه العميل والذي يمكن أن يغطي تلك المخاطر.

2. **القدرة على السداد Repayment:** يتمثل ذلك بقيام البنك من خلال إدارة الائتمان بتحديد مدى قدرة العميل المالية على تسديد الائتمان الممنوح مع فوائده خلال الفترة المتفق عليها، وذلك من خلال حرص البنك على استرداد أمواله، سواء في الحالة الطبيعية أو في حالة عدم قيام العميل بالسداد لأي سبب كان، ويتم ذلك من خلال تحديد نوع مصادر التسديد التي يلجأ إليها العميل عند السداد.

معالجتها من خلال النظم وإظهارها في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية والداخلية (الحبيطي والسقا، 2003). وعرف (عامر، 2015) المعلومات المحاسبية بأنها البيانات التي تجمع وتسجل وتعرض على المستخدمين حتى يتمكنوا من تقييم أداء الشركة واتخاذ القرار الملائم.

أما جودة المعلومات المحاسبية فتشير إلى بيانات تتم معالجتها وتحليلها وتبويبها، بشكل يمكن من الاستفادة منها واستخدامها بعد أن أصبحت ذات معنى (Azar et al., 2019). وعرفها (الجبوري، 2014) بأنها تمتع المعلومات المحاسبية بالمصداقية، وما تحققه من منفعة للمستخدمين، وأن تخلو من التحريف والتضليل، وأن يتم إعدادها في ضوء مجموعة من المعايير بما يساعد على تحقيق الهدف منها لمستخدمي المعلومات. هذا في حين عرف (Kieso et al., 2019) جودة المعلومات المحاسبية بأنها مجموعة من الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية وتتمثل بخاصية الملاءمة وخاصية الموثوقية بجعل المعلومات المحاسبية ذات جودة وفائدة عالية لعملية اتخاذ القرارات.

وبناءً عليه، يمكن تعريف جودة المعلومات المحاسبية بأنها "توافر مجموعة من الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية لضمان صحتها وموثوقيتها وتوفرها في الوقت المطلوب، مما يجعل المعلومات المعروضة في القوائم المالية ذات نفع للمستخدمين، ويضمن الاعتماد عليها لاتخاذ القرارات المختلفة".

الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة

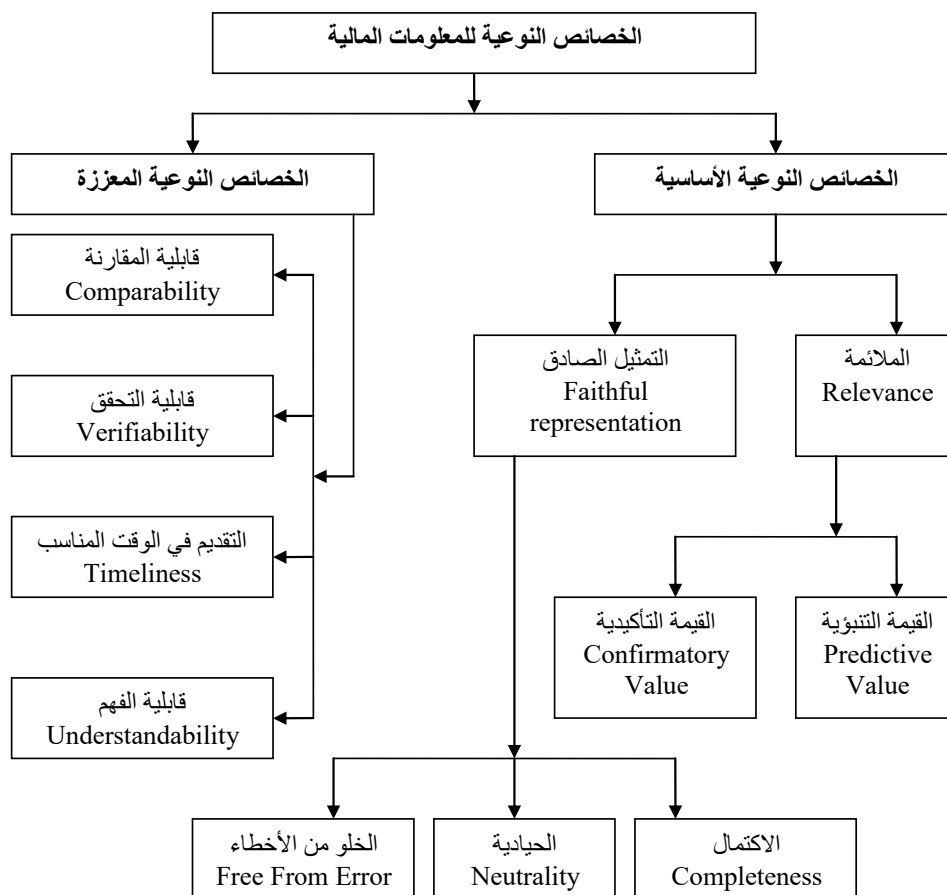
تقسم الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة إلى قسمين، وتتمثل بالخصائص النوعية الأساسية والخصائص النوعية المعززة. وفيما يلي هرم للخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة كما يوضح الشكل (2):

3. **الغاية من الائتمان Intention or Purpose:** يتمثل مضمون هذا المعيار في تحديد الغاية من الائتمان المطلوب، حيث تحدد الغاية من منح الائتمان أساس الدراسة، مما يساعد إدارة الائتمان على اتخاذ القرار السليم، وذلك من خلال معرفة نية طالب الائتمان في توجيه الائتمان الممنوح له، وتحديد الغرض ومدى انسجام تلك النية أو ذلك الغرض مع توجهات البنك للاطمئنان على أن قراره بالاتجاه الصحيح.

4. **الضمانات أو الحماية Safeguard:** من خلال تحديد البنك للضمانات لاسترجاع الائتمان الذي سيتم منحه، سواء في الحالة الطبيعية أو في حالة عدم قيام العميل بالسداد لأي سبب كان. ويراعي البنك ضمان ائتمانه بأي شكل يراه مناسباً، وغالباً ما يكون الضمان عينياً ولا يشكل عبئاً على إدارة الائتمان في التصرف به في حالة عدم وفاء العميل بالتزاماته.

5. **الإدارة Management:** يركز الباحث الائتماني على تحليل قدرة العميل على إدارة أعماله، وتحليل أسلوبه المقترح في كيفية إدارة أعماله، وتحليل عناصر المشروع الأساسية، المتمثلة بالمدخلات، والعمليات، والمخرجات، للتأكد من سلامة القرارات المتخذة لضمان سلامة الائتمان الممنوح.

مفهوم جودة المعلومات المحاسبية: تعرف الجودة بشكل عام بأنها التميز في الأداء، ويرى البعض الآخر أنها وسيلة لتلبية احتياجات العملاء أو إرضائهم (Dan & Nada, 2010)، ويرى (Yetunde & Awoku, 2012) أن التعريف الشامل للجودة يعتمد على مجموعة من الخصائص المترابطة، وهي التوافق والأداء والتمثيل الصادق. فالتوافق يتمثل بمدى مطابقة خصائص المنتج لمعايير محددة، بينما يتمثل الأداء بكفاءة تأدية المنتج لوظائفه، فيما يبدو التمثيل الصادق في قدرة المنتج أو الخدمة على تأدية وظيفتها لفترة محددة من الزمن، إضافة إلى قوة تحمل المنتج وسهولة صيانته. وقد عرفت المعلومات المحاسبية بأنها كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث التي تتم



الشكل (2)

الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، 2019).

1- **القيمة التنبؤية:** الصفة في المعلومات التي تساعد المستخدمين على زيادة احتمالية التنبؤ الصحيح بنتائج الأحداث الماضية أو الحالية.

2- **القيمة التأكيدية:** تنطوي المعلومات المالية على قيمة تأكيدية إذا كانت تقدم تغذية راجعة (تؤكد أو تغير) تقييمات سابقة.

ب- **التمثيل الصادق:** تعني خاصية التمثيل الصادق أن تكون المعلومات تمثل بصدق الظواهر التي تقصد تمثيلها؛ أي أن تكون المعلومات المالية ممثلة بصدق للعمليات والأحداث المالية التي حدثت في المنشأة، والتي تم التعبير عنها بالقوائم المالية. وتتضمن خاصية

وفيما يلي شرح للخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة (المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، 2019).

1- الخصائص النوعية الأساسية

أ- **الملاءمة:** تعني خاصية الملاءمة أن تكون المعلومات المالية المعروضة ذات صلة بالقرار الذي سيتم اتخاذه. وتكون للمعلومات خاصية الملاءمة عندما تكون قادرة على التأثير في القرارات الاقتصادية للمستخدمين عن طريق مساعدتهم على تقييم الأحداث الماضية أو الحالية أو المستقبلية أو تأكيد أو تصحيح تقييماتهم السابقة. وتتضمن خاصية الملاءمة الخصائص الفرعية الآتية:

التمثيل الصادق الخصائص الفرعية الآتية:

1- **الاكتمال:** ويشمل الوصف الكامل لجميع المعلومات اللازمة للمستخدم لفهم الظاهرة التي يتم وصفها، بما في ذلك جميع التوصيفات والتوضيحات اللازمة.

2- **الحيدة:** وتعبر عن الوصف الذي يخلو من التحيز في اختيار أو عرض المعلومات المالية. وتعني تقديم حقائق صادقة دون حذف، وعدم انتقاء للمعلومات لمصلحة فئة معينة أو قرار معين.

3- **الخلو من الأخطاء:** ويعني أنه لا توجد أخطاء أو اغفالات في وصف الظاهرة، وأنه قد تم اختيار وتطبيق العملية المستخدمة لإنتاج المعلومات المبلغ عنها دون أي أخطاء في العملية.

2- الخصائص النوعية المعززة

أ- **قابلية المقارنة:** هي خاصية نوعية تساعد المستخدمين على تحديد وفهم نقاط التشابه في البنود والاختلاف فيما بينها.

ب- **قابلية التحقق:** تعني أن يكون بإمكان مراقبين مطلعين ومستقلين مختلفين التوصل إلى إجماع على أن وصفاً محدداً هو تمثيل صادق.

ج- **التقديم في الوقت المناسب:** وهو أن يتم توفير المعلومات لصانعي القرار في الوقت المناسب بحيث تؤثر على قراراتهم.

د- **قابلية الفهم:** وهي تصنيف وتمييز وعرض المعلومات بشكل واضح وموجز يجعلها مفهومة.

الدراسات السابقة

نلاحظ من خلال مراجعة الدراسات السابقة العربية والأجنبية الباحثة في مواضيع (مؤشرات الجدارة الائتمانية وقرارات منح الائتمان وجودة المعلومات المحاسبية) أن مجموعة من هذه الدراسات قد ركزت على مؤشرات الجدارة الائتمانية، مثل نموذج التحليل الائتماني PRISM المستخدم في هذه الدراسة، ونموذج 5P's، ونموذج التحليل الائتماني 5C's، ومن أبرزها دراسة (عبد اللطيف وحمد، 2018)، ودراسة (البواعنة، 2018)، ودراسة (القضاة، 2017)، ودراسة (Peprah et al., 2017)، ودراسة (أبي وعبد الهادي، 2015)، ودراسة (عابد وصابرينة، 2013). وقد هدفت دراسة (عبد اللطيف وحمد، 2018) إلى البحث في محددات الجدارة الائتمانية في الاقتصاد الجزائري، لتحديد مدى قدرتها

على خدمة ديونها الداخلية والخارجية باعتماد مؤشرات معينة لقياس الجدارة الائتمانية. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن الجوائر ضمن برنامجها الإصلاحي قد استطاعت أن تخفف من عبء الدين الخارجي، وخدمة الدين من خلال تخصيص جزء كبير من الناتج المحلي الإجمالي لسداد الديون بعد إنشاء صندوق تنظيم الإيرادات للتخفيف من أثر تقلبات أسعار النفط على عجز الموازنة. أما دراسة (البواعنة، 2018) فقد هدفت إلى التعرف على أثر مؤشرات الجدارة الائتمانية وفق نموذج PRISM على جودة المعلومات المحاسبية في المصارف الإسلامية الأردنية. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمؤشرات الجدارة الائتمانية وفق نموذج PRISM على جودة المعلومات المحاسبية في المصارف الإسلامية الأردنية. أما دراسة (القضاة، 2017) فقد هدفت إلى التعرف على أثر الرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة COSO على تحليل مخاطر الائتمان وفق منهج 5C's في البنوك التجارية الأردنية. وأظهرت الدراسة عدة نتائج منها وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمقومات الرقابة الداخلية بأبعادها مجتمعة على تحليل مخاطر الائتمان وفق منهج 5C's في البنوك التجارية الأردنية. وهدفت دراسة (Peprah et al., 2017) إلى التعرف على مدى تطبيق البنوك في غانا لمعيار 5C's في تحليلها الائتماني لمقدمي القروض، وأي هذه المعايير (سمعة العميل، القدرة، الضمانات، الظروف المحيطة بالعمل، رأس المال) يتم تطبيقه بدرجة أكبر في أثناء تحليلها الائتماني لمقدمي القروض. وأظهرت نتائج هذه الدراسة أن البنوك في غانا تتمتع بتطبيق معيار 5C's، واحتل تطبيق سمعة العميل عند التحليل الائتماني الترتيب الأول والقدرة الترتيب الثاني والضمانات الترتيب الثالث والظروف المحيطة بالعمل الترتيب الرابع، بينما احتل رأس المال الترتيب الخامس. أما دراسة (أبي وعبد الهادي، 2015) فقد هدفت إلى التعرف على الفروق بين المصارف التجارية العامة والخاصة في سورية حول دور معايير الجدارة الائتمانية للعميل وأهميتها النسبية في عملية اتخاذ القرار الائتماني وفق نموذج 5C's الذي يضم (شخصية العميل، قدرة العميل، رأس مال العميل، الضمانات، الظروف الاقتصادية). وقد أظهرت نتائج الدراسة أن جميع معايير نموذج 5C's مهمة في اتخاذ القرار الائتماني. وهدفت دراسة (عابد وصابرينة، 2013) إلى تحديد أثر معايير ومؤشرات

الجدارة الائتمانية المعروفة بـ 5C's على اتخاذ القرار الائتماني، من خلال دراسة ميدانية على عينة من البنوك الجزائرية. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين معايير الجدارة الائتمانية للعميل من حيث شخصيته، وقدرته، ورأسماله، والضمانات المقدمة، والظروف المحيطة على اتخاذ القرار الائتماني في البنوك الجزائرية.

كما ركزت مجموعة أخرى من الدراسات السابقة على قرارات منح الائتمان، كدراسة (حسون، 2018)، ودراسة (قندلفت، 2017)، ودراسة (بلحاوي، 2017)، ودراسة (Gaban, 2016)، ودراسة (الفواز وآخرين، 2016)، ودراسة (الدباس، 2013). وقد هدفت دراسة (حسون، 2018) المطبقة في سوريا إلى دراسة وتحليل مدى تأثير العوامل المتعلقة بالمصرف (سيولة المصرف، الاستراتيجية المتبعة في المصرف، حصة المصرف في السوق الائتماني، الإمكانيات المادية والبشرية للمصرف) على قرار منح الائتمان المصرفي الصغير للأفراد والمشروعات الصغيرة، وذلك في عينة من المصارف العاملة في الساحل السوري. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي لجميع العوامل المتعلقة بالمصرف على قرار منح الائتمان الصغير. وهدفت دراسة (قندلفت، 2017) إلى معرفة العوامل الخاصة بالعمل المحددة لقرار منح الائتمان المصرفي، ودرجة تأثير هذه العوامل في قرار منح الائتمان في المصارف التجارية الخاصة في سوريا. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن المصارف جميعها تؤكد على ضرورة معرفة المصرف لمصادر التمويل المختلفة للعميل قبل منحه الائتمان. أما دراسة (بلحاوي، 2017) فقد هدفت إلى دراسة وتحليل المشاكل العملية التي تواجه صناعة قرارات الائتمان في المصارف التجارية. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها أن أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات المصرفية ارتفاع معدلات مخاطر التسهيلات الائتمانية التي تقدمها للأفراد أو المؤسسات نتيجة عدم تسديد الزبون للقروض أو الفوائد المترتبة عليه. كما هدفت دراسة (Gaban, 2016) إلى تقييم العوامل الخارجية المؤثرة على منح القروض ضمن البنوك الرومانية بناءً على نموذج تسجيل الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعه من النتائج أهمها تقديم نموذج للارتكاز عليه في منح قرارات الائتمان، ويوفر هذا النموذج نسبة تنبؤ عالية تقوم على عدد من المحاور هي العائد من الاستثمار للشركات

المقترضة، وقدرة الشركات على إرجاع رأس المال من الاستثمار، وقدرة الشركات على تحقيق الأرباح بعد الضريبة والفوائد والاستهلاك؛ في حين هدفت دراسة (الفواز وآخرين، 2016) إلى مقارنة مخاطر الائتمان بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية في الأردن. وأبرز ما توصلت إليه الدراسة أن البنوك الإسلامية أكثر كفاءة وقدرة في تقييم مخاطر الائتمان والتخفيف منها من البنوك التقليدية. وقامت دراسة (الدباس، 2013) بالتعرف على تجربة المصارف الخاصة السورية فيما يخص تمويل الشركات والأفراد وآلية صنع القرار الائتماني، إضافة إلى تسليط الضوء على العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار الائتماني. وقد توصلت الدراسة إلى أن القرار الائتماني في المصارف الخاصة في سورية يعتمد على جملة من العوامل والأدوات، سواء المالية منها المتمثلة بالتحليل المالي وتحليل النسب المالية، أو تلك العوامل المتعلقة بالعمل والقطاع والظروف المحيطة بالعمل. وفي المقابل، ركزت المجموعة الأخيرة من الدراسات السابقة على جودة المعلومات المحاسبية، كدراسة (التميمي وزيني، 2020)، ودراسة ("محمد أحمد"، 2017)، ودراسة (بو شمال، 2017)، ودراسة (Al-Dmour et al., 2017)، ودراسة (الشمرى، 2013)، ودراسة (الدوري، 2011). فقد هدفت دراسة (التميمي وزيني، 2020) إلى قياس تكامل الإفصاح عن نموذج أعمال الشركات مع الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. لذا توجب تحديد عناصر نموذج الأعمال والإفصاح عنها في سوق الأوراق المالية في العراق. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها إمكانية صياغة علاقة تكامل بين الإفصاح عن نموذج الأعمال والخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية (الملاءمة والتمثيل الصادق). وهدفت دراسة ("محمد أحمد"، 2017) إلى التعرف على موثوقية وجودة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي، والتعرف على دور القرارات الرشيدة في الحد من مخاطر التعثر المالي. وتوصلت الدراسة إلى أن توفر معلومات محاسبية ذات أهمية وفائدة يؤدي إلى ترشيد قرار منح الائتمان، وأن توفر معلومات محاسبية دقيقة وثابتة وذات حيادية وموضوعية يؤدي إلى ترشيد قرار منح الائتمان. وهدفت دراسة (بو شمال، 2017) إلى التعرف على مدى تأثير الخصائص النوعية بشقيها الأساسية والمعززة على دقة التقارير المالية في البنوك التجارية. وأهم

من حيث المتغيرات: تميزت الدراسة الحالية عن سابقتها من حيث المتغيرات؛ فهناك عدد قليل من الدراسات التي تناولت أثر مؤشرات الجدارة الائتمانية وفق نموذج (PRISM) في قرارات منح الائتمان، كما لا يوجد دراسات سابقة سعت إلى قياس جودة المعلومات المحاسبية كمتغير معدل في العلاقة بين نموذج (PRISM) وقرارات منح الائتمان، وفقاً للمسح الأكاديمي الذي قام به الباحثون.

من حيث المجتمع والعينة: اتفقت الدراسة الحالية مع أغلب الدراسات السابقة من حيث المجتمع، لكنها اختلفت في حجم العينة والفترة الزمنية التي طبقت فيها الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

من حيث مجالات الاستفادة من الدراسات السابقة: قدمت الدراسات السابقة للدراسة الحالية عمقاً أكاديمياً ومساهمة كبيرة في إعداد الإطار النظري والتعرف على أهم المصادر والمراجع، كما تمت الاستفادة من الدراسات السابقة في تصميم وصياغة فقرات أداة الدراسة، وتحديد الأساليب الإحصائية المناسبة.

منهجية الدراسة وأدواتها

انطلاقاً من طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال مجموعة من الإجراءات التي تقوم بها الدراسة بشكل متكامل لوصف الظاهرة المبحوثة معتمدة على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلاً كافياً ودقيقاً لاستخلاص دلالتها والوصول إلى نتائج عن الظاهرة أو المشكلة (عطية، 2016). كذلك اعتمدت الدراسة على المنهج الاستدلالي للوصول إلى تحليل وتفسير وتقدير واستخلاص الاستنتاجات بالاعتماد على عينة من مجتمع للتوصل إلى قرارات تخص المجتمع وتتعامل مع التعميم والتنبؤ (النجار وآخرون، 2017).

مجتمع الدراسة وعينتها

تألف مجتمع الدراسة من جميع المديرين ورؤساء الأقسام ومخذي القرارات في الدوائر الائتمانية في الإدارة العامة للبنوك التجارية الأردنية البالغ عددها (13) بنكاً (تقرير البنك المركزي، 2020). حيث تمت تغطية (69.2%) من مجتمع الدراسة بواقع (9) بنوك يعمل فيها ما يقارب (191) موظفاً وموظفة، وذلك

النتائج التي تم التوصل إليها أن البنوك التجارية تهدف إلى توفير الخصائص النوعية ومعايير الجودة في تقاريرها المالية. وجاءت دراسة (Al-Dmour et al., 2017) لمعرفة العلاقة بين الخصائص النوعية للتقارير المالية وأداء الأعمال غير المالية من خلال الدور المعدل لـ (النوع والحجم والخبرة). وأهم النتائج التي تم التوصل إليها أن الخصائص النوعية للتقارير المالية تؤثر بشكل كبير على أداء الأعمال غير المالية. أما دراسة (الشمري، 2013) فقد هدفت لدراسة أثر المعايير الائتمانية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال دراسة ميدانية يتم من خلالها التعرف على آراء مجتمع الدراسة من مديري الائتمان والمخاطر في البنك الأهلي المتحد في دولة الكويت. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها وجود أثر سالب ذي دلالة إحصائية لكل من شخصية العميل وسمعته وأخلاقه، والطاقة الافتراضية للعميل، والرهن والضمانات المقدمة من العميل والظروف الاقتصادية للعميل، بينما هنالك أثر إيجابي لرأس المال والسيولة المتوفرة لدى العميل، على ملائمة المعلومات المحاسبية. وأما دراسة (الدوري، 2011) فقد هدفت إلى التعرف على أثر جودة المعلومات المحاسبية على القرارات الائتمانية طويلة الأجل في البنوك التجارية الأردنية، من خلال قياس أثر خمسة متغيرات، حيث تتمثل هذه المتغيرات في الخصائص الرئيسية لجودة المعلومات المحاسبية، وهي خاصية الملاءمة وخاصية الاعتمادية، والخصائص الثانوية لجودة المعلومات المحاسبية، وهي خاصية القابلية للمقارنة وخاصية الثبات، بالإضافة إلى مقررات اتفاقيات بازل. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك أثراً كبيراً لخصائص جودة المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات الائتمانية طويلة الأجل.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

سعت الدراسة الحالية إلى عدة جوانب تتمثل فيما يلي:

من حيث الهدف: ركزت الدراسة الحالية على قياس مؤشرات الجدارة الائتمانية وفق نموذج (PRISM) المتمثلة أبعادها (التصور "النظرة المستقبلية"، والقدرة على السداد، والغاية من الائتمان، والضمانات، والإدارة) في قرارات منح الائتمان: الدور المعدل لجودة المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية. وهذا الهدف لم تتطرق له الدراسات السابقة (على حد علم الباحثين).

(الاستبانة). أما عينة الدراسة فقد تم تحديدها بناءً على معادلة ستيفن ثومبسون (Steven Thompson, 2012):

$$n = \frac{N \times p(1-p)}{[n-1 \times (d^2 + z^2)] + p(1-p)}$$

N

Z

d

p

حسب إحصائيات إدارة الموارد البشرية لكل بنك. وقد اعتذرت (4) بنوك تجارية أردنية عن عدم الرغبة باستلام أداة الدراسة

حجم المجتمع

الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى المعنوية 0.05 ومستوى الثقة 0.95، وتساوي 1.96

نسبة الخطأ، وتساوي 0.05

القيمة الاحتمالية = 0.50

$$(((191 \times (0.5 \times (1 - 0.5)))) / (((191 - 1) \times (0.0025 / 3.8416))) + (0.5 \times (1 - 0.5)) = 127.8$$

الائتمان، وجودة المعلومات المحاسبية)، واعتمدت الدراسة مقياس سلم ليكرت الخماسي (Likert Scale) الذي تراوحت درجاته بين (1-5). وبلغ عدد الأسئلة (40) سؤالاً.

صدق أداة الدراسة وثباتها

- **الصدق البنائي:** للتحقق من أداة الدراسة وقدرتها على قياس مضمونها الذي صممت من أجله وتحقيق الأهداف التي تريد الوصول إليها، تم احتساب قيمة معامل ارتباط (بيرسون) الذي يظهر مدى ارتباط كل فقرة من فقرات المقياس مع الدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه (عطية، 2016). وذكر (Linn & Gronlund, 2012) أن معامل الارتباط في الصدق البنائي يجب أن لا يقل عن (0.25)، كما يجب أن تحمل الفقرات اتجاهًا طردياً، وبخلاف ذلك يفضل حذف الفقرة، والجدول (1) يوضح نتيجة الصدق البنائي.

وبناءً على معطيات معادلة (Steven Thompson, 2012)، تبين أن حجم العينة المناسب لتمثيل المجتمع هو (128) مشاهدة، وعليه تم سحب عينة عشوائية من موظفي الدائرة الائتمانية وزعت عليهم (128) استبانة، وكان المسترد منها (126) استبانة، وجميعها صالحة للتحليل.

أساليب جمع البيانات

تم جمع البيانات من مصادرها الثانوية مثل الكتب والمؤلفات والدوريات العلمية والنشرات المتخصصة والرسائل الجامعية ذات العلاقة. واعتمدت الدراسة في جمع البيانات الأولية على استبانة (Questionnaire) تم تطويرها من خلال الاطلاع على دراسات سابقة محكمة متعلقة بموضوع الدراسة. وقد احتوت الاستبانة مجموعة من الأسئلة الديموغرافية، ومجموعة من الأسئلة التي تقيس متغيرات الدراسة (مؤشرات الجدارة الائتمانية، وقرارات منح

الجدول (1)

معامل ارتباط كل فقرة بالمجال الذي تنتمي إليه

المتغير المستقل: مؤشرات الجدارة الائتمانية (PRISM)		المتغير التابع		المتغير المعدل: جودة المعلومات المحاسبية	
التصور (النظرة المستقبلية)	القدرة على السداد	الغاية من الائتمان	الضمانات	الإدارة	قرارات منح الائتمان
الملاءمة	التمثيل الصادق				
المتغير المستقل	المتغير التابع	المتغير المعدل	المتغير المعدل	المتغير المعدل	المتغير المعدل
المتغير المستقل	المتغير التابع	المتغير المعدل	المتغير المعدل	المتغير المعدل	المتغير المعدل
1	592.0	6	0.718	11	0.672
2	0.556	7	0.731	12	0.681
3	0.791	8	0.672	13	0.664
4	0.662	9	0.603	14	0.547
5	0.697	10	0.544	15	0.624

** دالة إحصائية عند مستوى (0.01)

(73%-81.8%)، وبلغ المؤشر الكلي لجميع الفقرات (93.3%). لذا يمكن وصف أداة الدراسة بالثبات والقول إن البيانات التي تم الحصول عليها مناسبة لقياس المتغيرات وتخضع لدرجة اعتمادية عالية، لأن قيم ألفا أكبر من (0.70) (Sekaran & Bougie, 2016).

يتضح من الجدول (1) أن قيم معامل ارتباط فقرات المقياس تراوحت بين (0.511-0.799)، وهي قيم جيدة كونها أعلى من (0.25) وذات اتجاه طردي. وبذلك تعتبر فقرات أداة الدراسة صادقة بنائياً ويمكن الاعتماد عليها لإجراء التحليل الإحصائي. - ثبات أداة الدراسة: تم احتساب قيم معامل (Cronbach's Alpha) للتأكد من ثبات أداة الدراسة، التي تراوحت بين

الجدول (2)

معامل (Cronbach's Alpha) لقياس ثبات فقرات أداة الدراسة

المتغيرات	التصور (النظرة المستقبلية)	القدرة على السداد	الغاية من الائتمان	الضمانات	الإدارة	قرارات منح الائتمان	الملاءمة	التمثيل الصادق
نوع المتغير	مستقل						تابع	معدل
عدد الفقرات	5	5	5	5	5	5	5	5
Cronbach's Alpha	0.776	0.743	0.730	0.768	0.768	0.818	0.799	0.745
المؤشر الكلي لفقرات أداة الدراسة (0.933).								

(الاعتدالي) للبيانات التي تم جمعها للتأكد من أنها تأخذ شكل التوزيع الطبيعي. ويكون ذلك عن طريق اختبار (Kolmogorov-Smirnov)، ومن شروط هذا الاختبار أن تكون قيمة Sig. للبيانات أكبر من (0.05)، وعدد المشاهدات أكبر من (50) مشاهدة (Doane & Seward, 2015).

ملاءمة نموذج الدراسة للأساليب الإحصائية المستخدمة إن وسائل الإحصاء البارامترية (المعلمية) (Parametric Statistics) تعتبر الأكثر ملاءمة لتحديد وقياس الأثر كونها الأكثر ملاءمة لطبيعة البيانات التي تتصف بالتوزيع الاعتدالي (البناء، 2017)؛ إذ ينبغي إجراء اختبار التوزيع الطبيعي

الجدول (3)

التوزيع الطبيعي للبيانات بالاعتماد على اختبار (K-S)

المتغيرات	التصور	القدرة على السداد	الغاية من الائتمان	الضمانات	الإدارة	قرارات منح الائتمان	الملاءمة	التمثيل الصادق
المتوسط الحسابي	3.96	3.84	4.19	4.12	4.11	3.98	3.96	4.04
الانحراف المعياري	0.463	0.471	0.425	0.463	0.456	0.521	0.442	0.494
K-S	1.031	1.025	1.036	0.967	1.350	1.293	0.985	0.932
Sig.	0.238	0.244	0.233	0.307	0.052	0.071	0.286	0.350

2018). وعليه تم إجراء الاختبارات التالية.

اختبار الارتباط الخطي المتعدد (Multicollinearity Test)

للتأكد من عدم وجود ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة، تم استخراج قيمة (VIF) و (Tolerance). وقد أشار (Field, 2013) إلى أنه إذا كانت قيمة (VIF) أقل من (5) وقيمة (Tolerance) أقل من (1) وأعلى من (0.2) للمتغيرات المستقلة، فهذا يقود إلى أن البيانات مناسبة ولا تحمل ارتباطاً عالياً ويمكن الاعتماد عليها في مرحلة الانحدار المتعدد. والجدول (4) يوضح نتيجة الاختبار.

الجدول (4)

نتائج اختبار قوة الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة

PRISM	التصور (النظرة المستقبلية)	القدرة على السداد	الغاية من الائتمان	الضمانات	الإدارة
VIF	1.554	1.590	1.996	1.927	1.838
Tolerance	0.644	0.629	0.501	0.519	0.544

وذكر (Gujarati et al., 2017) أن قيمة معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة يجب أن لا تزيد على (80%). وعليه تم احتساب قيمة معامل ارتباط بيرسون، وتبين أن أعلى قيمة له بلغت (63.2%)، وهذا مؤشر آخر على أن البيانات تخلو من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد.

اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation)

يتبين من هذا الاختبار خلو البيانات من مشكلة الارتباط الذاتي في نموذج الانحدار التي تضعف من قدرة النموذج على التنبؤ. ويتم التأكد من ذلك بإجراء اختبار ديرين- واتسون (Durbin-Watson Test)، حيث تنحصر قيمته بين (0-4) (شحي، 2019). ويشير (Hair et al., 2018) إلى أنه إذا وقعت قيمة اختبار (Durbin-Watson) بين (1.5-2.5)، فهذا يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

الجدول (5)

نتائج اختبار الارتباط الذاتي (D-W) لفرضيات الدراسة

الفرضية	قيمة D-W المحسوبة	النتيجة
الرئيسية الأولى	1.926	لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي
الرئيسية الثانية	1.986	
الفرعية الأولى	1.937	
الفرعية الثانية	1.920	

يبين الجدول (5) نتائج اختبار (Durbin-Watson)، حيث يتضح أن قيمة (D-W) المحسوبة كانت أكبر من (1.5) وأقل من (2.5)، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي وصلاحيّة البيانات لاستخدامها في نموذج الانحدار.

وصف خصائص عينة الدراسة
يبين الجدول (6) الخصائص الشخصية والوظيفية للأفراد المجيبين عن القسم الأول من الاستبانة.

الجدول (6)
التكرارات والنسب المئوية لاستجابة أفراد عينة الدراسة

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة المئوية	المتغير	الفئات	التكرار	النسبة المئوية
الاجتماعي	ذكر	96	%76.2	المستوى الوظيفي	مدير عام	1	%0.8
	أنثى	30	%23.8		رئيس قسم	10	%7.9
	المجموع	126	%100		مدقق داخلي	103	%81.7
الفئة العمرية	أقل من 30 سنة	—	—		مسؤول ائتمان	7	%5.6
	30- أقل من 35 سنة	70	%55.6		ضابط ائتمان	5	%4
	35- أقل من 45 سنة	51	%40.5		أخرى	—	—
	45 سنة فأكثر	5	%4		المجموع	126	%100
المؤهل العلمي	المجموع	126	%100	عدد سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	—	—
	دبلوم	14	%11.1		5- أقل من 10 سنوات	90	%71.4
	بكالوريوس	97	%77		10- أقل من 15 سنة	31	%24.6
	ماجستير	14	%11.1		15 سنة فأكثر	5	%4
	دكتوراه	1	%0.8		المجموع	126	%100
مدى المشاركة في اتخاذ القرارات الائتمانية	المجموع	126	%100	مدى المشاركة في اتخاذ القرارات الائتمانية	دائماً	11	%8.7
	دائماً	11	%8.7		غالباً	88	%69.8
	غالباً	88	%69.8		نادراً	27	%21.4
	نادراً	27	%21.4		لا يتم على الإطلاق	—	—
	لا يتم على الإطلاق	—	—		المجموع	126	%100

و22.2% من أفراد العينة مؤهلاتهم العلمية منقسمة بالتساوي بين الدبلوم والماجستير، بينما كانت النسبة 0.8% للدكتوراه. ونلاحظ أن 81.7% من أفراد العينة مدققون داخليون، وأن 7.9% منهم رؤساء أقسام، و5.9% مسؤولو ائتمان، و4% ضباط ائتمان، بينما 0.8% من أفراد العينة مساهم الوظيفي

نلاحظ من الجدول (6) أن 76.2% من أفراد العينة ذكور، بينما 23.8% منهم إناث، كما تبين أن 55.6% تتراوح أعمارهم بين 30- أقل من 35 سنة، وأن 40.5% تتراوح أعمارهم بين 35- أقل من 45 سنة، وأن 4% تزيد أعمارهم على 45 سنة. وتبين أن 77% من أفراد العينة يحملون درجة البكالوريوس،

مدير. وتبين أن 71.4% من أفراد عينة الدراسة تتراوح خبرتهم بين 5- أقل من 10 سنوات، و 24.6% تتراوح خبرتهم بين 10- أقل من 15 سنة، بينما 4% تزيد خبرتهم على 15 سنة. ونلاحظ أن 69.8% من أفراد العينة غالباً ما يشاركون في اتخاذ القرارات الائتمانية، وأن 21.4% نادراً ما يتم إشراكهم في اتخاذ القرارات الائتمانية، بينما 8.7% دائماً يتم إشراكهم في اتخاذ القرارات الائتمانية.

وصف متغيرات الدراسة وأبعادها
أولاً: وصف المتغير المستقل: مؤشرات الجدارة الائتمانية وفق نموذج (PRISM)
يتعلق هذا الجزء من الدراسة بوصف أبعاد المتغير المستقل (PRISM) الموضحة نتائجه في الجدول (7).

الجدول (7)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة (T) لإجابات أفراد العينة نحو مؤشرات الجدارة الائتمانية (PRISM)

الترتبة	درجة الموافقة	(T) Sig.	قيمة T	المتوسط الحسابي النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	مؤشرات الجدارة الائتمانية (PRISM)
4	مرتفعة	0.00	23.217	79.2	0.463	3.96	التصور (النظرة المستقبلية)
5	مرتفعة	0.00	19.971	76.8	0.471	3.84	القدرة على السداد
1	مرتفعة	0.00	31.396	83.8	0.425	4.19	الغاية من الائتمان
2	مرتفعة	0.00	27.249	82.4	0.463	4.12	الضمانات
3	مرتفعة	0.00	27.365	82.2	0.456	4.11	الإدارة
	مرتفعة	0.00	33.335	80.8	0.352	4.04	المقياس العام

(0.352). وبهذا يتضح أن البنوك التجارية الأردنية تتبع في تحليلها الائتماني مؤشرات نموذج (PRISM) بدرجة مرتفعة. وتالياً توضيح لمؤشرات الجدارة الائتمانية وفق نموذج (PRISM).

- **التصور (النظرة المستقبلية):** يبين الجدول (8) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة (T) والنسبة المئوية والترتيب لإجابات المبحوثين الذي تم قياسه اعتماداً على (5) فقرات.

يتضح من الجدول (7) أن قيم المتوسطات الحسابية للمتغير المستقل مؤشرات الجدارة الائتمانية وفق نموذج (PRISM) ذات درجات مرتفعة تراوحت بين (3.84-4.19)، وقد حصل مؤشر (الغاية من الائتمان) على أعلاها، ومؤشر (القدرة على السداد) على أقلها، وبلغ المؤشر العام للجدارة الائتمانية وفق نموذج (PRISM) (4.04)، وبلغ الوزن النسبي (80.8%) حيث كانت قيمة (T) (33.335)، وهي أكبر من متوسط أداة الدراسة (3) ودالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، وبانحراف معياري مقداره

الجدول (8)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة (T) لإجابات أفراد العينة حول مؤشر النظرة المستقبلية

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة T	(T) Sig.	درجة الموافقة	الرتبة
1	تحرص إدارة البنك على الإحاطة الكاملة بوضع العميل الائتماني قبل منحه الائتمان	4.22	0.578	84.4	23.731	0.00	مرتفعة	2
2	تحرص إدارة البنك على دراسة العوائد المتوقع تحقيقها بعد منح الائتمان للعميل	4.38	0.605	87.6	25.633	0.00	مرتفعة	1
3	تقوم إدارة البنك بدراسة مدى تناسب العائد المنتظر تحقيقه من الائتمان الممنوح بالمقارنة مع درجة المخاطر الائتمانية	3.76	0.698	75.2	12.257	0.00	مرتفعة	4
4	تهتم إدارة البنك بدراسة استراتيجيات التشغيل والتمويل عند العميل قبل منحه الائتمان	3.60	0.801	72	8.455	0.00	متوسطة	5
5	تقوم إدارة البنك بدراسة مدى تأثير الأوضاع الاقتصادية المتوقعة على نشاط العميل ومقدرته على السداد.	3.82	0.794	76.4	11.557	0.00	مرتفعة	3
المؤشر الكلي		3.96	0.463	79.2%	23.217	0.00	مرتفعة	

للمعمل "قد احتلت الترتيب الأول بمتوسط حسابي مقداره (4.38) وبمستوى مرتفع من الموافقة، وبلغ الوزن النسبي عندها (87.6%) وبانحراف معياري مقداره (0.605)، وكانت قيمة (T) عند هذه الفقرة (25.633)، وهي أكبر من متوسط أداة الدراسة (3) ودالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). ومن ناحية أخرى حصلت الفقرة (4) التي نصّها: "تهتم إدارة البنك بدراسة استراتيجيات التشغيل والتمويل عند العميل قبل منحه الائتمان" على أقل المتوسطات الحسابية الذي بلغ (3.60) بمستوى متوسط من الموافقة وبانحراف معياري مقداره (0.801)، وبلغ الوزن النسبي (72%)، وكانت قيمة (T) عند هذه الفقرة (8.455)، وهي أكبر من متوسط أداة الدراسة (3) ودالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

- القدرة على السداد: يبين الجدول (9) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة (T) والنسبة المئوية والترتيب لإجابات المبحوثين الذي تم قياسه اعتماداً على (5) فقرات.

نلاحظ من الجدول (8) أن مؤشر (النظرة المستقبلية) قد حقق متوسطاً حسابياً بلغ (3.96)، وبلغ الوزن النسبي (79.2%) من مساحة المؤشر الكلي، بانحراف معياري قدره (0.463)، وهو ما يشير إلى أن مستوى تطبيق (النظرة المستقبلية) قد جاء ضمن المستوى المرتفع من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة. وقد كانت قيمة (T) للمؤشر الكلي (23.217)، وهي أكبر من متوسط أداة الدراسة (3) ودالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (البواعنة، 2018)، ويعود السبب فيها إلى أن البنوك التجارية الأردنية تحرص على دراسة العوائد المستقبلية المتوقع تحقيقها بعد منح الائتمان للعميل، وكذلك تحرص البنوك التجارية الأردنية على تقدير درجة المخاطر التي يمكن أن تواجه الائتمان قبل منحه للعميل لتجنب أية مخاطر مستقبلية يمكن مواجهتها.

وقد أظهرت النتائج أن الفقرة (2) التي نصّها: "تحرص إدارة البنك على دراسة العوائد المتوقع تحقيقها بعد منح الائتمان

الجدول (9)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة (T) لإجابات أفراد العينة حول مؤشر القدرة على السداد

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة T	(T) Sig.	درجة الموافقة	الرتبة
6	تحرص إدارة البنك على تحديد مصادر التمويل الداخلية والخارجية التي تبين قدرة العميل على سداد الائتمان الممنوح له.	3.92	0.652	78.4	15.840	0.00	مرتفعة	2
7	تحرص إدارة البنك على دراسة قدرة العمليات التشغيلية لدى العميل على توليد التدفقات النقدية لسداد التزاماته	3.89	0.695	77.8	14.349	0.00	مرتفعة	3
8	تقوم إدارة البنك بعمل مقياس لقدرة العميل على الاستمرارية في مزاولة النشاط لبيان مدى قدرته على السداد	3.79	0.708	75.8	12.585	0.00	مرتفعة	4
9	تقوم إدارة البنك بإعداد مؤشرات ونسب مالية لبيان مدى قدرة العميل على سداد التزاماته	4.12	0.677	82.4	18.567	0.00	مرتفعة	1
10	يوجد نظام معتمد في البنك لتصنيف نوعية العملاء ومدى قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم	3.47	0.909	69.4	5.780	0.00	متوسطة	5
	المؤشر الكلي	3.84	0.471	%76.8	19.971	0.00	مرتفعة	

(4.12) وبمستوى مرتفع من الموافقة، وبلغ الوزن النسبي عندها (82.4%) بانحراف معياري مقداره (0.677). وكانت قيمة (T) عند هذه الفقرة (18.567)، وهي أكبر من متوسط أداة الدراسة (3) ودالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). ومن ناحية أخرى حصلت الفقرة (10) التي نصّها: "يوجد نظام معتمد في البنك لتصنيف نوعية العملاء، ومدى قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم" على أقل المتوسطات الحسابية الذي بلغ (3.47) بمستوى متوسط من الموافقة وبانحراف معياري مقداره (0.909). وبلغ الوزن النسبي (69.4%)، وكانت قيمة (T) عند هذه الفقرة (5.780)، وهي أكبر من متوسط أداة الدراسة (3) ودالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

- **الغاية من الائتمان:** يبين الجدول (10) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة (T) والنسبة المئوية والترتيب لإجابات المبحوثين الذي تم قياسه اعتماداً على (5) فقرات.

نلاحظ من الجدول (9) أن مؤشر (القدرة على السداد) قد حقق متوسطاً حسابياً مقداره (3.84)، وبلغ الوزن النسبي (76.8%) من مساحة المؤشر الكلي، بانحراف معياري قدره (0.471)، وهو ما يشير إلى أن مستوى تطبيق (القدرة على السداد) قد جاء ضمن المستوى المرتفع من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة. وكانت قيمة (T) للمؤشر الكلي (19.971)، وهي أكبر من متوسط أداة الدراسة (3) ودالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (البواعنة، 2018)، ويعود السبب فيها إلى أن البنوك التجارية الأردنية تركز على دراسة مدى قدرة العميل على تسديد الائتمان الممنوح له مع فوائده خلال الفترة المتفق عليها.

وقد أظهرت النتائج أن الفقرة (9) التي نصّها: "تقوم إدارة البنك بإعداد مؤشرات ونسب مالية لبيان مدى قدرة العميل على سداد التزاماته" قد احتلت الترتيب الأول بمتوسط حسابي مقداره

الجدول (10)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة (T) لإجابات أفراد العينة حول مؤشر الغاية من الائتمان

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة T	(T) Sig.	درجة الموافقة	الرتبة
11	تقوم إدارة البنك بالتنبؤ بمخاطر أي خدمة جديدة ينوي البنك القيام بها لتحديد الغاية من الائتمان	4.37	0.642	87.4	24.019	0.00	مرتفعة	1
12	تحرص إدارة البنك على توافر الضمانات الكافية قبل منح الائتمان	4.16	0.686	83.2	18.960	0.00	مرتفعة	4
13	تتم دراسة حجم المبلغ الائتماني ومدى مناسبته للغرض المطلوب منه	4.35	0.649	87	23.339	0.00	مرتفعة	2
14	تطلب إدارة البنك من العميل أن يحدد الغاية من الحصول على الائتمان، لأن المقرضين يستخدمون الائتمان لأغراض أخرى	3.83	0.728	76.6	12.735	0.00	مرتفعة	5
15	عند منح الائتمان تتم مراعاة الظروف الاقتصادية واحتياجات المجتمع المحلي	4.24	0.638	84.8	21.788	0.00	مرتفعة	3
	المؤشر الكلي	4.19	0.425	%83.8	31.396	0.00	مرتفعة	

البنك بالتنبؤ بمخاطر أي خدمة جديدة ينوي البنك القيام بها لتحديد الغاية من الائتمان" قد احتلت الترتيب الأول بمتوسط حسابي مقداره (4.37) وبمستوى مرتفع من الموافقة. وبلغ الوزن النسبي عندها (%87.4) بانحراف معياري مقداره (0.642)، وكانت قيمة (T) عند هذه الفقرة (24.019)، وهي أكبر من متوسط أداة الدراسة (3) ودالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). ومن ناحية أخرى حصلت الفقرة (14) التي نصّها: "تطلب إدارة البنك من العميل أن يحدد الغاية من الحصول على الائتمان، لأن المقرضين يستخدمون الائتمان لأغراض أخرى" على أقل المتوسطات الحسابية الذي بلغ (3.83) بمستوى مرتفع من الموافقة وبانحراف معياري مقداره (0.728). وبلغ الوزن النسبي (%76.6)، وكانت قيمة (T) عند هذه الفقرة (12.735)، وهي أكبر من متوسط أداة الدراسة (3) ودالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

نلاحظ من الجدول (10) أن مؤشر (الغاية من الائتمان) قد حقق متوسطاً حسابياً بلغ (4.19)، وبلغ الوزن النسبي (%83.8) من مساحة المؤشر الكلي، بانحراف معياري قدره (0.425)، وهو ما يشير إلى أن مستوى تطبيق (الغاية من الائتمان) قد جاء ضمن المستوى المرتفع من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة. وكانت قيمة (T) للمؤشر الكلي (31.396)، وهي أكبر من متوسط أداة الدراسة (3) ودالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (البواعنة، 2018)، ويعود السبب فيها إلى أن البنوك التجارية الأردنية تحرص على دراسة الغاية من الائتمان قبل منحه للعميل، مما يساعد إدارة الائتمان على اتخاذ القرار السليم، وذلك من خلال معرفة نية طالب الائتمان في توجيه الائتمان الممنوح له، وتحديد الغرض، ومدى انسجام تلك النية أو ذلك الغرض مع توجهات البنك للاطمئنان على مبلغ التمويل. وقد أظهرت النتائج أن الفقرة (11) التي نصّها: "تقوم إدارة

- الضمانات: يبين الجدول (11) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة (T) والنسبة المئوية والترتيب لإجابات المبحوثين الذي تم قياسه اعتماداً على (5) فقرات.

الجدول (11)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة (T) لإجابات أفراد العينة حول مؤشر الضمانات

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة T	(T) Sig.	درجة الموافقة	الرتبة
16	يقوم البنك بالاعتماد على الرهن والضمانات في تحديد سقف الائتمان الممنوح	4.14	0.603	82.8	21.280	0.00	مرتفعة	3
17	يتأكد البنك من القدرة والضمانات المقدمة من العميل في تغطية التزامات العميل كافة	3.90	0.674	78	15.059	0.00	مرتفعة	5
18	يتشدد البنك في طلب الضمانات عند منحه للتسهيلات الائتمانية حتى من المتعاملين الموثوق بهم	4.18	0.625	83.6	21.244	0.00	مرتفعة	2
19	يقوم البنك بدراسة وتحليل نوعية الضمانات التي يقدمها العميل للتأكد من سلامتها للحصول على التسهيلات الائتمانية	4.06	0.642	81.2	18.600	0.00	مرتفعة	4
20	يطلب البنك من العميل إحضار جميع الوثائق التي تساعد في اتخاذ قرار منح الائتمان	4.33	0.667	86.6	22.296	0.00	مرتفعة	1
المؤشر الكلي		4.12	0.463	82.4%	27.249	0.00	مرتفعة	

منح الائتمان" قد احتلت الترتيب الأول بمتوسط حسابي مقداره (4.33) وبمستوى مرتفع من الموافقة. وبلغ الوزن النسبي عندها (86.6%) بانحراف معياري مقداره (0.667)، وكانت قيمة (T) عند هذه الفقرة (22.296)، وهي أكبر من متوسط أداة الدراسة (3) ودالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). ومن ناحية أخرى حصلت الفقرة (17) التي نصّها: "يتأكد البنك من القدرة والضمانات المقدمة من العميل في تغطية التزامات العميل كافة" على أقل المتوسطات الحسابية الذي بلغ (3.90) بمستوى مرتفع من الموافقة وبانحراف معياري مقداره (0.674). وبلغ الوزن النسبي (78%)، وكانت قيمة (T) عند هذه الفقرة (15.059)، وهي أكبر من متوسط أداة الدراسة (3) ودالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

نلاحظ من الجدول (11) أن مؤشر (الضمانات) قد حقق متوسطاً حسابياً قدره (4.12)، وبلغ الوزن النسبي (82.4%) من مساحة المؤشر الكلي، بانحراف معياري قدره (0.463)، وهو ما يشير إلى أن مستوى تطبيق (الضمانات) قد جاء ضمن المستوى المرتفع من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة. وكانت قيمة (T) للمؤشر الكلي (27.249)، وهي أكبر من متوسط أداة الدراسة (3) ودالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). ويعود السبب في ذلك إلى أن البنوك التجارية الأردنية تحدد الضمانات المناسبة لاسترجاع الائتمان قبل منحه للعميل لضمان وفاء العميل بالتزاماته.

وقد أظهرت النتائج أن الفقرة (20) التي نصّها: "يطلب البنك من العميل إحضار جميع الوثائق التي تساعد في اتخاذ قرار

- الإدارة: يبين الجدول (12) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة (T) والنسبة المئوية والترتيب لإجابات المبحوثين الذي تم قياسه اعتماداً على (5) فقرات.

الجدول (12)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة (T) لإجابات أفراد العينة حول مؤشر الإدارة

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة T	(T) Sig.	درجة الموافقة	الرتبة
21	تحرص الإدارة على دراسة أسلوب العمل المتوقع في إدارة أعماله لتحديد قدرته على النجاح والنمو	4.03	0.656	80.6	17.641	0.00	مرتفعة	3
22	تحرص إدارة البنك على دراسة الجدوى للحالة الاقتصادية للعميل	4.11	0.707	82.2	17.646	0.00	مرتفعة	2
23	يقوم البنك بالاطلاع على الهيكل التنظيمي للعميل قبل منحه الائتمان	4.45	0.588	89	27.727	0.00	مرتفعة	1
24	تقوم إدارة البنك بالكشف الحسي على نشاطات العملاء باستمرار	3.95	0.591	79	18.078	0.00	مرتفعة	5
25	تطبيق العميل للأساليب الحديثة والمتطورة سواء الفنية أو الإدارية تعتبره إدارة البنك مؤشراً جيداً لإدارة العميل	4.02	0.619	80.4	18.408	0.00	مرتفعة	4
المؤشر الكلي		4.11	0.456	82.2%	27.365	0.00	مرتفعة	

وقد أظهرت النتائج أن الفقرة (23) التي نصّها: "يقوم البنك بالاطلاع على الهيكل التنظيمي للعميل قبل منحه الائتمان" قد احتلت الترتيب الأول بمتوسط حسابي مقداره (4.45) وبمستوى مرتفع من الموافقة، وبلغ الوزن النسبي عندها (89%) بانحراف معياري مقداره (0.588). وكانت قيمة (T) عند هذه الفقرة (27.727)، وهي أكبر من متوسط أداة الدراسة (3) ودالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). ومن ناحية أخرى حصلت الفقرة (24) التي نصّها: "تقوم إدارة البنك بالكشف الحسي على نشاطات العملاء باستمرار" على أقل المتوسطات الحسابية الذي بلغ (3.95) بمستوى مرتفع من الموافقة وبانحراف معياري مقداره (0.591). وبلغ الوزن النسبي (79%)، وكانت قيمة (T) عند

نلاحظ من الجدول (12) أن مؤشر (الإدارة) قد حقق متوسطاً حسابياً (4.11)، وبلغ الوزن النسبي (82.2%) من مساحة المؤشر الكلي، بانحراف معياري قدره (0.456)، وهو ما يشير إلى أن مستوى تطبيق مؤشر (الإدارة) قد جاء ضمن المستوى المرتفع من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة. وكانت قيمة (T) للمؤشر الكلي (27.365)، وهي أكبر من متوسط أداة الدراسة (3) ودالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (البواعنة، 2018)، ويعود السبب فيها إلى أن البنوك التجارية الأردنية تحرص على دراسة الهيكل التنظيمي للعميل ومركزه المالي، ودراسة الجدوى للحالة الاقتصادية للعميل لضمان وفاء العميل بالتزاماته.

هذه الفقرة (18.078)، وهي أكبر من متوسط أداة الدراسة (3) يبين الجدول (13) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة (T) والنسبة المئوية والترتيب لإجابات المبحوثين الذي تم قياسه اعتماداً على (5) فقرات.

ثانياً: وصف المتغير التابع: قرارات منح الائتمان

الجدول (13)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة (T) لإجابات أفراد العينة حول قرارات منح الائتمان

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة T	(T) Sig.	درجة الموافقة	الترتبة
26	عند اتخاذ قرار منح الائتمان يراعي البنك أن العميل غير ملتزم أو مطالب من قبل بنوك أخرى	3.83	0.678	76.6	13.792	0.00	مرتفعة	5
27	يتم اتخاذ قرار حجم التسهيلات الائتمانية بناءً على الوضع الاقتصادي العام ومدى الاستقرار الأمني	3.99	0.743	79.8	14.989	0.00	مرتفعة	3
28	القروض التي تفوق الحدود الموضوعة تتطلب قرار مجلس إدارة البنك	4.06	0.654	81.2	18.249	0.00	مرتفعة	1
29	يراعى عند قرار منح الائتمان توفر مستندات عن العميل تبين شفافية سجله المالي وعدم وجود أحكام بالإفلاس	4.04	0.697	80.8	16.733	0.00	مرتفعة	2
30	يتم تحديد سقف معين للائتمان الممنوح للعملاء ولا يتم تجاوزه	3.98	0.645	79.6	17.133	0.00	مرتفعة	4
المؤشر الكلي		3.98	0.521	79.6%	21.172	0.00	مرتفعة	

لضمان مدى قدرة العميل على الوفاء بالالتزام، من خلال الاطلاع على الضمانات المقدمة من العميل. وقد أظهرت النتائج أن الفقرة (28) التي نصّها: "القروض التي تفوق الحدود الموضوعة تتطلب قرار مجلس إدارة البنك" قد احتلت الترتيب الأول بمتوسط حسابي مقداره (4.06) وبمستوى مرتفع من الموافقة، وبلغ الوزن النسبي عندها (81.2%) بانحراف معياري مقداره (0.654). وكانت قيمة (T) عند هذه الفقرة (18.249)، وهي أكبر من متوسط أداة الدراسة (3) ودالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). ومن ناحية أخرى حصلت الفقرة (26) التي نصّها: "عند اتخاذ قرار منح الائتمان يراعي البنك أن العميل غير ملتزم أو مطالب من قبل بنوك أخرى" على أقل

نلاحظ من الجدول (13) أن بعد (قرارات منح الائتمان) قد حقق متوسطاً حسابياً بلغ (3.98)، وبلغ الوزن النسبي (79.6%) من مساحة المؤشر الكلي، بانحراف معياري قدره (0.521)، وهو ما يشير إلى أن مستوى (قرارات منح الائتمان) قد جاء ضمن المستوى المرتفع من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة. وكانت قيمة (T) للمؤشر الكلي (21.172)، وهي أكبر من متوسط أداة الدراسة (3) ودالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (قندلفت، 2017)، ودراسة (الدباس، 2013)، ويعود السبب فيها إلى أن البنوك التجارية الأردنية تركز على دراسة العوامل الخاصة بالعميل والمحددة لقرار منح الائتمان المصرفي، ودرجة تأثير هذه العوامل في قرار منح الائتمان

ثالثاً: وصف المتغير المعدل: جودة المعلومات المحاسبية
يتعلق هذا الجزء من الدراسة بوصف أبعاد المتغير المعدل
(جودة المعلومات المحاسبية) الموضحة نتائجها في الجدول
(14).

المتوسطات الحسابية الذي بلغ (3.83) بمستوى مرتفع من
الموافقة وانحراف معياري مقداره (0.678). وبلغ الوزن النسبي
(76.6%)، وكانت قيمة (T) عند هذه الفقرة (13.792)، وهي
أكبر من متوسط أداة الدراسة (3) ودالة إحصائياً عند مستوى
($\alpha \leq 0.05$).

الجدول (14)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة (T) لإجابات أفراد العينة حول جودة المعلومات المحاسبية

الرتبة	درجة الموافقة	(T) Sig.	قيمة T	المتوسط الحسابي النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	جودة المعلومات المحاسبية
2	مرتفعة	0.00	24.345	79.2	0.442	3.96	الملاءمة
1	مرتفعة	0.00	23.633	80.8	0.494	4.04	التمثيل الصادق
	مرتفعة	0.00	26.407	%80	0.425	4.00	المقياس العام

(0.425). وبهذا يتضح أن مستوى جودة المعلومات المحاسبية
في البنوك التجارية جاء ضمن المستوى المرتفع. وتالياً توضيح
لبعدي جودة المعلومات المحاسبية.
- ملاءمة المعلومات المحاسبية: يبين الجدول (15) المتوسط
الحسابي والانحراف المعياري وقيمة (T) والنسبة المئوية والترتيب
لإجابات المبحوثين الذي تم قياسه اعتماداً على (5) فقرات.

يتضح من الجدول (14) أن قيم المتوسطات الحسابية
للمتغير المعدل جودة المعلومات المحاسبية ذات درجات مرتفعة
تراوحت بين (3.96-4.04)، وحصل بعد (التمثيل الصادق)
على أعلاها، وبعد (الملاءمة) على أقلها. وبلغ المؤشر العام
لجودة المعلومات المحاسبية (4) وبلغ الوزن النسبي (80%)،
وكانت قيمة (T) (26.407). وهي أكبر من متوسط أداة الدراسة
(3) ودالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، بانحراف معياري بلغ

الجدول (15)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة (T) لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو بعد الملاءمة

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة T	(T) Sig.	درجة الموافقة	الرتبة
31	تساهم تقارير البنك في بناء التوقعات والتنبؤات المستقبلية	4.07	0.622	81.4	19.336	0.00	مرتفعة	2
32	توفر التقارير المالية للبنك معلومات واضحة للمساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح	4.12	0.615	82.4	20.439	0.00	مرتفعة	1
33	توفر التقارير المالية للبنك تغذية راجعة عن نتائج نشاطاته وأعماله	4.01	0.651	80.2	17.377	0.00	مرتفعة	3

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة T	(T) Sig.	درجة الموافقة	الرتبة
34	تتضمن التقارير المالية للبنك مؤشرات قياس القيمة التنبؤية	3.83	0.682	76.6	13.583	0.00	مرتفعة	4
35	تقارير البنك تتوافق مع متطلبات عملها لاحتوائها على معلومات مالية وغير مالية	3.77	0.706	75.4	12.238	0.00	مرتفعة	5
	المؤشر الكلي	3.96	0.442	79.2%	24.345	0.00	مرتفعة	

نلاحظ من الجدول (15) أن بعد (ملاءمة المعلومات المحاسبية) قد حقق متوسطاً حسابياً (3.96) وبلغ الوزن النسبي (79.2%) من مساحة المؤشر الكلي، بانحراف معياري قدره (0.442)، وهو ما يشير إلى أن مستوى (ملاءمة المعلومات المحاسبية) قد جاء ضمن المستوى المرتفع من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة. وكانت قيمة (T) للمؤشر الكلي (24.345)، وهي أكبر من متوسط أداة الدراسة (3) ودالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (التميمي وزيني، 2020)، ودراسة ("محمد أحمد"، 2017)، ودراسة (بو شمال، 2017)، ويعود السبب فيها إلى أن البنوك التجارية الأردنية تحرص على ملاءمة المعلومات المحاسبية، حيث توفر التقارير المالية للبنك معلومات واضحة للمساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح. وقد أظهرت النتائج أن الفقرة (32) التي نصّها: "توفر التقارير المالية للبنك معلومات واضحة للمساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح" قد احتلت الترتيب الأول بمتوسط حسابي مقداره

(4.12) وبمستوى مرتفع من الموافقة. وبلغ الوزن النسبي عندها (82.4%) بانحراف معياري مقداره (0.615). وكانت قيمة (T) عند هذه الفقرة (20.439)، وهي أكبر من متوسط أداة الدراسة (3) ودالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). ومن ناحية أخرى حصلت الفقرة رقم (35) التي نصّها: "تقارير البنك تتوافق مع متطلبات عملها لاحتوائها على معلومات مالية وغير مالية" على أقل المتوسطات الحسابية الذي بلغ (3.77) بمستوى مرتفع من الموافقة وبانحراف معياري مقداره (0.706). وبلغ الوزن النسبي (75.4%) وكانت قيمة (T) عند هذه الفقرة (12.238)، وهي أكبر من متوسط أداة الدراسة (3) ودالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

- التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية: يبين الجدول (16) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة (T) والنسبة المئوية والترتيب لإجابات المبحوثين الذي تم قياسه اعتماداً على (5) فقرات.

الجدول (16)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة (T) لإجابات أفراد العينة حول بعد التمثيل الصادق

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة T	(T) Sig.	درجة الموافقة	الرتبة
36	المعلومات التي تحتويها التقارير المالية للبنك تتميز بالدقة مع إمكانية التحقق من صحتها	4.09	0.670	81.8	18.228	0.00	مرتفعة	3
37	المعلومات التي تحتويها التقارير المالية للبنك خالية من التحيز	3.90	0.742	78	13.684	0.00	مرتفعة	5

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة T	(T) Sig.	درجة الموافقة	الرتبة
38	المعلومات التي تحتويها التقارير المالية للبنك على درجة عالية من المصادقية والشفافية	3.94	0.746	78.8	14.099	0.00	مرتفعة	4
39	التقارير المالية للبنك تتميز بصدق تمثيلها للظواهر والحالات المراد التقرير عنها	4.16	0.662	83.2	19.640	0.00	مرتفعة	1
40	يثق أصحاب المصالح بالمعلومات التي توفرها التقارير المالية للبنك	4.11	0.684	82.2	18.240	0.00	مرتفعة	2
	المؤشر الكلي	4.04	0.494	%80.8	23.633	0.00	مرتفعة	

نلاحظ من الجدول (16) أن بعد (التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية) قد حقق متوسطاً حسابياً بلغ (4.04)، وبلغ الوزن النسبي (%80.8) من مساحة المؤشر الكلي، بانحراف معياري قدره (0.494)، وهو ما يشير إلى أن مستوى (التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية) قد جاء ضمن المستوى المرتفع من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة. وكانت قيمة (T) للمؤشر الكلي (23.633)، وهي أكبر من متوسط أداة الدراسة (3) ودالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (التميمي وزيني، 2020)، ودراسة ("محمد أحمد"، 2017)، ودراسة (بو شمال، 2017)، ويعود السبب فيها إلى أن البنوك التجارية الأردنية تحرص على التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية؛ إذ إن المعلومات التي تحتويها التقارير المالية للبنك تتميز بالدقة والخلو من التحيز، وتتصف بدرجة عالية من المصادقية والشفافية.

وقد أظهرت النتائج أن الفقرة (39) التي نصّها: "التقارير المالية للبنك تتميز بصدق تمثيلها للظواهر والحالات المراد التقرير عنها" قد احتلت الترتيب الأول بمتوسط حسابي مقداره (4.16) وبمستوى مرتفع من الموافقة. وبلغ الوزن النسبي عندها (%83.2) بانحراف معياري مقداره (0.662)، وكانت قيمة (T)

عند هذه الفقرة (19.640)، وهي أكبر من متوسط أداة الدراسة (3) ودالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). ومن ناحية أخرى حصلت الفقرة (37) التي نصّها: "المعلومات التي تحتويها التقارير المالية للبنك خالية من التحيز" على أقل المتوسطات الحسابية الذي بلغ (3.90) بمستوى مرتفع من الموافقة وبانحراف معياري مقداره (0.742). وبلغ الوزن النسبي (%78)، وكانت قيمة (T) عند هذه الفقرة (13.684)، وهي أكبر من متوسط أداة الدراسة (3) ودالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

اختبار فرضيات الدراسة

تم إخضاع الفرضية الرئيسية الأولى لتحليل (Multiple Regression)، في حين تم إخضاع الفرضية الرئيسية الثانية والفرضيات الفرعية المنبثقة عنها لتحليل (Hierarchical Regression). وكانت النتائج كما يلي:

- نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى: ($H_{0.1}$): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمؤشرات الجدارة الائتمانية وفق نموذج (PRISM) في قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الأردنية.

الجدول (17)

نتائج اختبار أثر مؤشرات الجدارة الائتمانية (PRISM) في قرارات منح الائتمان

المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summary		تحليل التباين ANOVA			جدول المعاملات Coefficients					
	R معامل الارتباط	R ² معامل التحديد	F	F Sig.	Df	PRISM	معامل B الثابت	الخطأ المعياري	معامل بيتا β	قيمة (T) المحسوبة	T Sig.
قرارات منح الائتمان	0.809	0.655	45.483	*0.00	120/5	النظرة المستقبلية	0.161	0.075	0.143	2.144	*0.034
						القدرة على السداد	0.181	0.075	0.163	2.413	*0.017
						الغاية من الائتمان	0.243	0.093	0.198	2.619	*0.010
						الضمانات	0.119	0.084	0.106	1.424	0.157
						الإدارة	0.465	0.083	0.408	5.607	*0.00
*معنوي عند مستوى (α ≤ 0.05).											
قيمة F الجدولية = (2.29).						قيمة T الجدولية = (1.98).					

وبمستوى معنوية ($\text{Sig.}=0.017$)، بعد ذلك جاء مؤشر (النظرة المستقبلية)؛ إذ بلغت قيمة ($\beta=0.143$)، ويعزز هذا الأثر قيمة ($T=2.144$)، وبمستوى معنوية ($\text{Sig.}=0.034$)، بينما مؤشر (الضمانات) لم يحقق إسهاماً في التأثير داخل المجموعة على قرارات منح الائتمان؛ إذ بلغت قيمة معامل ($\beta=0.106$)، وبلغت قيمة ($T=1.424$) وهي أقل من القيمة الجدولية بمستوى غير معنوي ($\text{Sig.}=0.157$). وبناءً عليه، نقبل الفرضية البديلة جزئياً القائلة إنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمؤشرات الجدارة الائتمانية المتمثلة في (النظرة المستقبلية، والقدرة على السداد، والغاية من الائتمان، والإدارة) في قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الأردنية، ونقبل الفرضية العدمية القائلة إنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمؤشر الضمانات على قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الأردنية.

- نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية: ($H_{0.2}$): لا يوجد اختلاف لأثر مؤشرات الجدارة الائتمانية وفق نموذج

يلاحظ من الجدول (17) وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمؤشرات الجدارة الائتمانية وفق نموذج (PRIMS) في المتغير التابع قرارات منح الائتمان، من خلال قيمة ($F \text{ Sig.}=0.00$) وهي أقل من (0.05)، وأيضاً من خلال القيمة المحسوبة ($F=45.783$) وهي أكبر من قيمتها الجدولية. وبلغ معامل الارتباط $R=0.809$ مما يشير إلى وجود علاقة قوية بين المتغيرات، وتشير قيمة معامل التحديد ($R^2=0.655$) إلى أن مؤشرات الجدارة الائتمانية وفق نموذج (PRIMS) قد فسرت ما نسبته (65.5%) من التباين الحاصل في قرارات منح الائتمان. ويظهر من جدول المعاملات أن مؤشر (الإدارة) كان له الأثر الأكبر من بين مؤشرات الجدارة الائتمانية في المتغير التابع (قرارات منح الائتمان)؛ إذ بلغت قيمة ($\beta=0.408$)، ويعزز هذا الأثر قيمة ($T=5.607$) بمستوى معنوية ($\text{Sig.}=0.00$). وفي المرتبة الثانية جاء مؤشر (الغاية من الائتمان) إذ بلغت قيمة ($\beta=0.198$)، ويعزز هذا الأثر قيمة ($T=2.619$) بمستوى معنوية ($\text{Sig.}=0.010$)، بعد ذلك جاء مؤشر (القدرة على السداد)؛ إذ بلغت قيمة ($\beta=0.163$)، ويعزز هذا الأثر قيمة ($T=2.413$)

(PRISM) في قرارات منح الائتمان باختلاف جودة المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية.

الجدول (18)

نتائج اختبار أثر مؤشرات الجدارة الائتمانية (PRISM) في قرارات منح الائتمان باختلاف جودة المعلومات المحاسبية

النموذج الثاني			النموذج الأول			المتغير	المتغير التابع
(Sig.)	Beta	T	(Sig.)	Beta	T		
*0.001	0.401	3.502	*0.00	0.793	14.472	(PRISM)	قرارات منح الائتمان
*0.00	0.440	3.845				×(PRISM) جودة المعلومات المحاسبية	
0.817			0.793			قيمة (R)	
0.024						قيمة Δ (R)	
0.668			0.628			قيمة (R ²)	
0.04						قيمة Δ (R ²)	
123.754			209.45			قيمة F	
0.00			0.00			مستوى دلالة F	
*معنوي عند مستوى (α≤0.05)							

منح الائتمان؛ إذ بلغت قيمة F لصيغة التفاعل (123.754) وقيمة Beta (0.440) باتجاه طردي، وقيمة T (3.845)، وهي معنوية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$). كما سجل معامل التفسير (R^2) ارتفاعاً بلغ (4%). وعليه يمكن القول إنه يوجد اختلاف طردي لأثر مؤشرات الجدارة الائتمانية وفق نموذج (PRISM) في قرارات منح الائتمان باختلاف جودة المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية. وهذا يفيد أن نتيجة اختبار الفرضية الرئيسية الثانية أظهرت أن جودة المعلومات المحاسبية قد عدلت من أثر مؤشرات الجدارة الائتمانية وفق نموذج (PRISM) في قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الأردنية.

- نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى: ($H_{0.2.1}$): لا يوجد اختلاف لأثر مؤشرات الجدارة الائتمانية وفق نموذج (PRISM) في قرارات منح الائتمان باختلاف ملائمة المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية.

نلاحظ أنه في النموذج الأول تمت دراسة أثر مؤشرات الجدارة الائتمانية وفق نموذج (PRISM) في قرارات منح الائتمان؛ إذ تبث وجود أثر معنوي لمؤشرات الجدارة الائتمانية (PRISM) في قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الأردنية من خلال قيمة F المساوية (209.45)، وهي قيمة معنوية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$). وتدعم هذه النتيجة قيمة (Beta) البالغة (0.793) وباتجاه طردي، وقيمة T المساوية (14.472)، وهي معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). ويظهر من النموذج الأول أن مؤشرات الجدارة الائتمانية وفق نموذج (PRISM) مجتمعة قد فسرت ما نسبته (62.8%) من التباين الحاصل في قرارات منح الائتمان، وذلك بناءً على قيمة (R^2). وفي النموذج الثاني، تم إدخال وإضافة صيغة التفاعل الثنائي بين مؤشرات الجدارة الائتمانية وفق نموذج (PRISM) وجودة المعلومات المحاسبية. وقد تبين وجود أثر معنوي لصيغة التفاعل بين مؤشرات الجدارة الائتمانية وفق نموذج (PRISM) وجودة المعلومات المحاسبية في قرارات

الجدول (19)

نتائج اختبار أثر مؤشرات الجدارة الائتمانية (PRISM) في قرارات منح الائتمان باختلاف ملائمة المعلومات المحاسبية

النموذج الثاني			النموذج الأول			المتغير	المتغير التابع
(Sig.)	Beta	T	(Sig.)	Beta	T		
*0.00	0.426	4.046	*0.00	0.793	14.472	(PRISM)	قرارات منح الائتمان
*0.00	0.421	4.008				×(PRISM) ملائمة المعلومات المحاسبية	
0.819		0.793		قيمة (R)			
0.026				قيمة Δ (R)			
0.671		0.628		قيمة (R ²)			
0.043				قيمة Δ (R ²)			
125.478		209.45		قيمة F			
0.00		0.00		مستوى دلالة F			
*معنوي عند مستوى (α≤0.05)							

وقيمة Beta (0.421) f اتجاه طردي، وقيمة T (4.008) وهي معنوية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$). كما سجل معامل التفسير (R^2) ارتفاعاً بلغ (4.3%). وعليه يمكن القول إنه يوجد اختلاف طردي لأثر مؤشرات الجدارة الائتمانية وفق نموذج (PRISM) في قرارات منح الائتمان باختلاف ملائمة المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية. وهذا يفيد أن نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الأولى أظهرت ثبت أن ملائمة المعلومات المحاسبية قد عدلت من أثر مؤشرات الجدارة الائتمانية وفق نموذج (PRISM) في قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الأردنية.

- نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية: ($H_{0.2.2}$): لا يوجد اختلاف لأثر مؤشرات الجدارة الائتمانية وفق نموذج (PRISM) في قرارات منح الائتمان باختلاف التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية.

نلاحظ أنه في النموذج الأول تمت دراسة أثر مؤشرات الجدارة الائتمانية وفق نموذج (PRISM) في قرارات منح الائتمان؛ إذ ثبت وجود أثر معنوي لمؤشرات الجدارة الائتمانية (PRISM) في قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الأردنية من خلال قيمة F المساوية (209.45) وهي قيمة معنوية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وتدعم هذه النتيجة قيمة (Beta) البالغة (0.793) وباتجاه طردي، وقيمة T والمساوية (14.472)، وهي معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). ويظهر من النموذج الأول أن مؤشرات الجدارة الائتمانية وفق نموذج (PRISM) مجتمعة قد فسرت ما نسبته (62.8%) من التباين الحاصل في قرارات منح الائتمان وذلك بناءً على قيمة (R^2). وفي النموذج الثاني، تم إدخال وإضافة صيغة التفاعل الثنائي بين مؤشرات الجدارة الائتمانية وفق نموذج (PRISM) وملاءمة المعلومات المحاسبية. وقد تبين وجود أثر معنوي لصيغة التفاعل بين مؤشرات الجدارة الائتمانية وفق نموذج (PRISM) وملاءمة المعلومات المحاسبية في قرارات منح الائتمان؛ إذ بلغت قيمة F لصيغة التفاعل (125.478)

الجدول (20)

نتائج اختبار أثر مؤشرات الجدارة الائتمانية (PRISM) في قرارات منح الائتمان باختلاف التمثيل الصادق للمعلومات الحسابية

النموذج الثاني			النموذج الأول			المتغير	المتغير التابع
(Sig.)	Beta	T	(Sig.)	Beta	T		
*0.00	0.574	5.722	*0.00	0.793	14.472	(PRISM)	قرارات منح الائتمان
*0.011	0.258	2.573				(PRISM) × التمثيل الصادق	
0.804		0.793		قيمة (R)			
0.011				قيمة Δ (R)			
0.647		0.628		قيمة (R²)			
0.019				قيمة Δ (R²)			
112.784		209.45		قيمة F			
0.00		0.00		مستوى دلالة F			
*معنوي عند مستوى (α≤0.05)							

كما سجل معامل التفسير (R^2) ارتفاعاً بلغ (1.9%). وعليه يمكن القول إنه يوجد اختلاف طردي لأثر مؤشرات الجدارة الائتمانية وفق نموذج (PRISM) في قرارات منح الائتمان باختلاف التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية. وهذا يفيد أن نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الثانية أظهرت أن التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية قد عدل من أثر مؤشرات الجدارة الائتمانية وفق نموذج (PRISM) في قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الأردنية.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

من خلال تحليل البيانات، وباعتماد على نتائج اختبار الفرضيات، توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمؤشرات الجدارة الائتمانية المتمثلة في (النظرة المستقبلية، والقدرة على السداد، والغاية من الائتمان، والإدارة) في قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الأردنية. وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (عابد وصابرينه، 2013). كما أظهرت الدراسة أنه لا يوجد أثر ذو

نلاحظ أنه في النموذج الأول تمت دراسة أثر مؤشرات الجدارة الائتمانية وفق نموذج (PRISM) في قرارات منح الائتمان؛ إذ تبث وجود أثر معنوي لمؤشرات الجدارة الائتمانية (PRISM) في قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الأردنية من خلال قيمة F والمساوية (209.45) وهي قيمة معنوية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وتدعم هذه النتيجة قيمة (Beta) البالغة (0.793) واتجاه طردي، وقيمة T المساوية (14.472)، وهي معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). ويظهر من النموذج الأول أن مؤشرات الجدارة الائتمانية وفق نموذج (PRISM) مجتمعة قد فسرت ما نسبته (62.8%) من التباين الحاصل في قرارات منح الائتمان وذلك بناءً على قيمة (R^2). وفي النموذج الثاني، تم إدخال وإضافة صيغة التفاعل الثنائي بين مؤشرات الجدارة الائتمانية وفق نموذج (PRISM) والتمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية. وقد تبين وجود أثر معنوي لصيغة التفاعل بين مؤشرات الجدارة الائتمانية وفق نموذج (PRISM) والتمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية في قرارات منح الائتمان؛ إذ بلغت قيمة F لصيغة التفاعل (112.784) وقيمة Beta (0.258) واتجاه طردي، وقيمة T (2.573) وهي معنوية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

ثانياً: التوصيات

- في ضوء نتائج الدراسة، يمكن اقتراح التوصيات التالية:
1. توصي الدراسة الباحثين والأكاديميين بضرورة التركيز في بحوثهم المستقبلية على موضوع مؤشرات الجدارة الائتمانية وقرارات منح الائتمان في البنوك الأردنية، سواء أكانت بنوكاً تجارية أو إسلامية.
 2. ضرورة الاهتمام من قبل الإدارات في البنوك التجارية الأردنية بدراسة استراتيجيات التشغيل والتمويل عند العمل قبل منحه الائتمان.
 3. ضرورة قيام الإدارات بإيجاد نظام معتمد في البنوك التجارية الأردنية لتصنيف نوعية العملاء، ومدى قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم.
 4. ضرورة طلب الإدارات في البنوك التجارية الأردنية من العميل أن يحدد الغاية من الحصول على الائتمان قبل منحه الائتمان.
 5. العمل على تأكيد البنك من القدرة والضمانات المقدمة من العميل في تغطية التزاماته كافة قبل منحه الائتمان.
 6. العمل على التأكد قبل اتخاذ قرار منح الائتمان من أن العميل غير ملتزم أو مطالب من قبل بنوك أخرى بأي التزامات تعيق قدرته على الوفاء بالتزاماته.

دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمؤشر الضمانات على قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الأردنية. وأشارت النتائج أيضاً إلى أن جودة المعلومات المحاسبية قد عدلت من أثر مؤشرات الجدارة الائتمانية وفق نموذج (PRISM) في قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الأردنية. وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (البواعنة، 2018)، ودراسة ("محمد أحمد"، 2017). كما توصلت الدراسة إلى أنه يوجد اختلاف طردي لأثر مؤشرات الجدارة الائتمانية وفق نموذج (PRISM) في قرارات منح الائتمان باختلاف ملائمة المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية، حيث ثبت أن ملائمة المعلومات المحاسبية قد عدلت من أثر مؤشرات الجدارة الائتمانية وفق نموذج (PRISM) في قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الأردنية. وأخيراً استخلصت الدراسة أنه يوجد اختلاف طردي لأثر مؤشرات الجدارة الائتمانية وفق نموذج (PRISM) في قرارات منح الائتمان باختلاف التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية، حيث ثبت أن التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية قد عدل من أثر مؤشرات الجدارة الائتمانية وفق نموذج (PRISM) في قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الأردنية.

المراجع**المراجع العربية**

- أبو شيخة، رائد، 2016، *أثر مسموعات العميل على قرار منح التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- أبو كمال، ميرفت، 2007، *الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية "بازل II": دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين*. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- أبي، محمود، وعبد الهادي، أحمد، 2015، دور معايير الجدارة الائتمانية للعميل في عملية اتخاذ القرار الائتماني: دراسة مقارنة بين المصارف التجارية العامة والخاصة في سورية. *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية*، سوريا، المجلد (27)، العدد (6)، ص 265-285.
- بلحاي، حاتم، 2017، قرارات منح الائتمان في المصارف التجارية من خلال تطبيق طريقة (القروض التقطعية). *مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية*، جامعة واسط، العراق، المجلد (1)، العدد (25)، ص 153-170.
- البناء، مأمون، 2017، *المهارات الإحصائية للباحث التربوي مع أمثلة تطبيقية في SPSS*. ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- البواعنة، سهل، 2018، *أثر مؤشرات الجدارة الائتمانية وفق نموذج PRISM على جودة المعلومات المحاسبية -دراسة ميدانية: المصارف الإسلامية العاملة في الأردن*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البلقاء التطبيقية، السلط، الأردن.

الشواربي، عبد الحميد، 2002، *إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية*. الإسكندرية، مصر، دار المعارف للنشر والتوزيع.

شيخي، محمد، 2019، *طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات*. (ط2)، عمان، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع. عابد، شريط، وصابرين، بنية، 2013، أثر معايير الجدارة الائتمانية المعرفة 5C's على اتخاذ القرار الائتماني: دراسة ميدانية على البنوك الجزائرية. *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية*، جامعة سعد دحلب البلدية، المجلد (4)، العدد (2)، ص 107-120.

عامر، بيان، 2015، *أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على القيمة العادلة في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة الأردنية*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

عبد اللطيف، عماد، حمد، خلف، 2018، محددات الجدارة الائتمانية للجزائر. *مجلة الدنانير*، الجامعة العراقية، العراق، المجلد (14)، العدد (1)، ص 83-110.

عبد الله، خالد، 2016، *إدارة المخاطر الائتمانية (الإطار-القياس-التحليل)*. ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

عطية، محسن علي، 2016، *البحث العلمي في التربية: مناهج، أدوات، وسائل الإحصائية*. ط2، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

العلمي، أسعد، 2013، *إدارة المصارف التجارية- مدخل إدارة المخاطر*. الطبعة الأولى، الذكرة للنشر والتوزيع، بغداد، العراق. العمار، رضوان، وقصيري، حسين، 2016، دراسة تحليلية نقدية لعوامل الجدارة الائتمانية، *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية*، سورية، المجلد (38)، العدد (3)، ص 247-267.

الفواز، تركي، وداد، حسام، وعربيات، ياسر، 2016، إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في الأردن. *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، المجلد (12)، العدد (2)، ص 289-305.

القضاة، ليث، 2017، أثر الرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة COSO على تحليل مخاطر الائتمان وفق منهج 5C's في البنوك التجارية الأردنية. *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، المجلد (13)، العدد (4)، ص 497-529.

بوشمال، أحمد، 2017، *أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية- ورقة: دراسة ميدانية للبنوك التجارية* (AGB, BNA, BEA, BDL). رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

البياتي، طاهر، وسامرة، ميرال، 2013، *النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة*. ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

التميمي، عباس، وزيني، حسين، 2020، قياس تكامل الإفصاح عن نموذج الأعمال مع الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (الملاءمة والتمثيل الصادق). *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*، جامعة بغداد، العراق، المجلد (26)، العدد (117)، ص 521-545.

الجبوري، فؤاد، 2014، دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في العراق. *مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية*، جامعة بابل، المجلد (6)، العدد (10)، ص 94-117.

حسون، عتاب، 2018، تأثير العوامل المتعلقة بالمصرف على قرار منح الائتمان الصغير: دراسة ميدانية على المصارف العاملة في الساحل السوري. *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية*، المجلد (40)، العدد (5)، ص 61-81.

الدباس، حسان، 2013، *العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار الائتماني في المصارف العاملة في سورية: حالة تطبيقية على المصارف الخاصة في سورية*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، سورية.

دودين، حمزة، 2018، *التحليل الإحصائي المتقدم للبيانات باستخدام SPSS*. ط3، عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

الدوري، محمد، 2011، *جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على اتخاذ القرارات الائتمانية طويلة الأجل في البنوك التجارية*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.

الزبيدي، حمزة، 2002، *إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني*. الورق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الشمري، فواز، 2013، *أثر المعايير الائتمانية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.

عمان، الأردن.

محمد أحمد، تسنيم، 2017، دور جودة المعلومات المحاسبية في ترشيح قرارات منح الائتمان المصرفي والحد من مخاطر التعثر في المصارف السودانية: دراسة حالة بنك الخرطوم. رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، السودان.

النجار، فايز، والنجار، نبيل، والزعبي، ماجد، 2017، أساليب البحث العلمي: منظور تطبيقي. ط4، عمان، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.

قندلفت، هبة، 2017، محددات قرار منح الائتمان الخاصة بالعميل: دراسة ميدانية في المصارف التجارية الخاصة في سورية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حماة، سورية.

اللاذ، علي، والشوبكي، يونس، والحمدان، يوسف، 2013، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية، مجلة التقني، هيئة التعليم التقني، العراق، المجلد (26)، العدد (4)، ص 96-110.

المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، 2019، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية. ترجمة مجموعة طلال أبو غزالة الدولية،

المراجع العربية باللغة الإنجليزية

- Abdul Latif, I., & Hamad, K. 2018. Determinants of Creditworthiness in the Algerian Economy. *Journal of Al-Dananeer*, Iraqi University, Iraq, 14 (1): 83-110.
- Abdullah, K. 2016. *Credit Risk Management (Framework - Measurement - Analysis)*, 1st Edition, Dar Wael for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.
- Abed, T., & Sabrina, B. 2013. The Impact of 5 C's Creditworthiness Standards on Credit Decision-making: A Field Study on Algerian Banks. *Journal of Economics and Human Development*, University of Saad Dahlab-Blida, 4 (2): 107-120.
- Amer, S. 2015. *The Effect of Qualitative Characteristics of Accounting Information on Fair Value in Jordanian Industrial Companies, Public Joint Stock*. Unpublished Master Thesis, Al al-Bayt University, Mafraq, Jordan.
- Abu Sheikha, R. 2016. *The Effect of the Client's Reputation on Offering Credit Decision by Commercial Banks Operating in Palestine*. Unpublished Master Thesis, An-Najah National University, Nablus, Palestine.
- Abu Kamal, M. 2007. *Modern Management of Credit Risk in Banks in Accordance with International Standards "Basel II": An Applied Study on Banks Operating in Palestine*. Unpublished Master Thesis, Islamic University, Gaza, Palestine.
- Alami, A. 2013. *Commercial Banking Management - Risk Management Introduction*. 1st Edition, Al-Thakera

- Publishers & Distributors, Baghdad, Iraq.
- Alammar, R., & Kousayri, H. 2016. A Comparative Study of Creditworthiness Models. Tishreen University. *Journal for Research and Scientific Studies-Economic and Legal Sciences Series*, 38 (3): 247-267.
- Al Banaa, M. 2017. *The Statistical Skills of the Educational Researcher with Applied Examples in SPSS*. 1st Edition, Dar Wael for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.
- Albawaneh, S. 2018. *The Impact of Creditworthiness Indicators According to (PRISM) Model on the Quality of Accounting Information: Field Study on Islamic Banks Working in Jordan*. Unpublished Master Thesis, Al-Balqa Applied University, Salt, Jordan.
- Al-Bayati, T., & Samara, M. 2013. *Money, Banks and Contemporary Economic Changes*. 1st Edition, Dar Wael for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.
- Al-Dabbas, H. 2013. *The Influential Factors in Credit Decision-making in Banks Working in Syria (Special Case: Private Banks in Syria)*. Unpublished Master Thesis, Damascus University, Syria.
- Al-Douri, M. 2011. *Accounting Information Quality and Its Effect on Making Long-term Credit Decisions in Commercial Banks*. Unpublished Master Thesis, Amman Arab University, Amman, Jordan.
- Al-Fawwaz, T., Daoud, H., & Arabyat, Y. 2016. Credit Risk Management in Islamic and Conventional Banks in

- Jordan. *Jordan Journal of Business Administration*, 12 (2): 289-305.
- Al-Jubouri, F. 2014. The Role of Information Technology in Improving the Quality of Accounting Information and Its Impact on Economic Development in Iraq. *Journal of College of Administration and Economics for Economic, Administration & Financial Studies*, 6 (10): 94-117.
- Al-Layth, A., Al-Shobaki, Y., & Al-Hamdan, Y. 2013. The Effect of Corporate Governance Rules on the Quality of Financial Reports: Field Study. *Al-Taqani Journal*, Al-Taqani Education Authority, Iraq, 26 (4): 96-110.
- International Arab Society of Certified Accountants. 2019. *International Financial Reporting Standard issued by the International Accounting Standards Board*. Translated by Talal Abu- Ghazaleh International Group, Amman, Jordan.
- Al-Najjar, F., Al-Najjar, N., & Al-Zoubi, M. 2017. *Methods of Scientific Research: An Applied Perspective*. Jordan, Amman, Al-Hamed House for Publication and Distribution.
- Al-Qudah, L. 2017. The Impact of Internal Control in Accordance with COSO Commission's Decisions on the Analysis of Credit Risk According to the 5 Cs Approach in the Jordanian Commercial Banks. *Jordan Journal of Business Administration*, 13 (4): 497-529.
- Al-Shawarby, A. 2002. *Management of Credit Risk from the Banking and Legal Standpoints*. Alexandria, Egypt, Dar Al-Maaref for Publishing and Distribution.
- Al-Shemmari, F. 2013. *The Impact of Credit Standards on Improving the Quality of Accounting Information*. Unpublished Master Thesis, Amman Arab University, Amman, Jordan.
- Al-Tamimi, A., & Zoini, H. 2020. Measurement Integration of Business Model Disclosure with Qualitative Characteristics of Accounting Information) Relevant and Faithful Representation). *Journal of Economic and Administration Sciences*, University of Baghdad, Iraq, 26 (117): 521-545.
- Al-Zubaidi, H. 2002. *Bank Credit Management and Credit Analysis*. Alwaraq Publishing and Distribution, Amman, Jordan.
- Attia, Mohsen Ali. 2016. *Scientific Research in Education, Its Curricula, Tools and Statistical Methods*. 2nd Edition, Dar Al Manahej for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.
- Belhawi, H. 2017. Decisions to Grant Credit in Commercial Banks through the Application of the (Point Loan) Method. *Al Kut Journal of Economics and Administrative Sciences*, Wasit University, Iraq, 1 (25): 153-170.
- Bushmal, A. 2017. *The Effect of the Qualitative Characteristics of Accounting Information on the Quality of the Financial Reports of Commercial Banks- Ouargla: A Field Study of Commercial Banks (AGB, BNA, BEA, BDL)*. Kasdi Merbah University, Ouargla, Algeria.
- Dudin, H. 2018. *Advanced Statistical Analysis of Data Using SPSS*. 3rd Edition, Amman, Jordan, Dar Al-Masirah for Publishing and Distribution.
- Hassoun, E. 2018. The Impact of the Factors Related to the Bank on the Decision of Granting Micro-credit- A Field Study on Banks Operating in the Syrian Coast. *Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies*, 40 (5): 61-81.
- Mohamed Ahmed, T. 2017. *The Role of the Quality of Accounting Information in Rationalizing Decisions of Granting Bank Credit and Reducing the Risk of Default in Sudanese Banks: A Case Study on Bank of Khartoum*. Unpublished Master Thesis in Accounting, El-Neelain University, College of Graduate Studies, Sudan.
- Oubay, M., & Abdulhadi, A. 2015. The Role of Client's Creditworthiness Criteria in the Credit Decision-making Process: A Comparative Study between Syrian Commercial Public and Private Banks. *Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies-Economic and Legal Sciences Series*, 37 (6): 265-285.

- Qundlft, H. 2017. **Determinants of the Decision to Grant Credit to the Customer: Field Study in Private Commercial Banks in Syria**. Unpublished Master Thesis, Hama University, Syria.
- Al-Dmour, A., & Abbod, M., and Al-dmour, H. 2017. Qualitative Characteristics of Financial Reporting and Non-financial Business Performance. **International Journal of Corporate Finance and Accounting**, 4 (2): 134-146.
- Azar, N., Zakaria, Z., & Sulaiman, N. 2019. The Quality of Accounting Information: Relevance or Value-relevance. **Asian Journal of Accounting Perspectives**, 12 (1): 1-21.
- Dan, R. Reid, & Nada R. Sanders. 2010. **Operations Management**. 4th Edition, Wiley.
- Doane, D.P., & Seward, L.E. 2015. **Applied Statistics in Business and Economics**. 5th Edition, McGraw-Hill/Irwin.
- Dong, Y., Liu, W., Chiclana, F., Kou, G., & Herrera-Viedma, E. 2019. Are Incomplete and Self-Confident Preference Relations Better in Multicriteria Decision Making? A Simulation-based Investigation. **Information Sciences**, 492 (1): 40-57.
- El Rayes, A., & Er, M. 2008. Using the Probabilistic Model Checker (PRISM) to Analyze Credit Card Use. **Electronic Journal of Information Systems Evaluation**, 11 (1): 7-16.
- Field, A. 2013. **Discovering Statistics Using IBM SPSS Statistics**. 4th Edition, SAGE Publications.
- Gaban, L. 2016. The Impact of External Factors on the Decision to Grant a Loan: A Case Study on Roman Banks. **Annales Universitatis Apulensis Series Oeconomica**, 18 (1): 15-26.
- Sheikhi, M. 2019. **Econometrics Methods, Lectures and Applications**. (2nd Edition), Amman, Jordan, Dar Al-Hamed for Publishing and Distribution.
- Gujarati D., Porter, D., & Gunasekar, S. 2017. **Basic Econometrics**. 5th Edition, USA, New York: McGraw-Hill Gunasekar.
- Hair, J.F., Black, W.C., Babin, B.J., Anderson, R.E., & Tatham, R.L. 2018. **Multivariate Data Analysis**. 8th Edition, Cengage Learning EMEA.
- Kieso, D., Weygandt, J., & Warfield, T. 2019. **Intermediate Accounting**. 17th Edition, John Wiley and Sons Inc., New York, USA.
- Linn, R., & Gronlund, E. 2012. **Measurement and Assessment in Teaching**. 11th Edition, Prentice Hall.
- Peprah, W.K., Agyei, A., & Oteng, E. 2017. Ranking the 5 Cs of Credit Analysis: Evidence from Ghana Banking Industry. **Int. J. Innovative Res. Adv. Stud. (IJIRAS)**, 4 (9): 78-80.
- Schotten, P.C., & Morais, D.C. 2019. A Group Decision Model for Credit Granting in the Financial Market. **Financial Innovation**, 5 (1): 1-19.
- Sekaran, U., & Bougie, R. 2016. **Research Methods for Business: A Skill-building Approach**. 7th Edition, NY: John Wiley & Sons, Inc, New York.
- Steven K. Thompson. 2012. **Sampling**. 3rd Edition, John Wiley & Sons, Inc., New York.
- Yetunde, R., & Awoku, A. 2012. **An Empirical Study on Quality Management Practices, Organization Performance and Suppliers' Selection in Southern Minnesota Manufacturing Firms**. Master Thesis, Minnesota State University, Mankato.

المراجع الأجنبية

مصادر ومنشورات الإنترنت

منشورات الموقع الإلكتروني:
(www.abj.org.jo, 12/5/2020, 11:20am)

موقع البنك المركزي الأردني، منشورات الموقع الإلكتروني:
(www.jsc.gov.jo, 11/5/2020, 10:35pm).
جمعية البنوك الأردنية، 2019، التقرير السنوي، عمان، الأردن،